أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي ١٥"الإيراد من العقود مع العملاء" على جودة التقارير المالية -دراسة تطبيقية

The impact of applying IFRS 15 "revenues from contracts with Customers" on the quality of financial reporting: an empirical study.

د. خالد محمد عثمان احمد
مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة -جامعة المنصورة
kmahmed191@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد الثامن . العدد الثالث عشر- الجزء الأول
يناير ٢٠٢٢م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي ١٥"الإيراد من العقود مع العملاء" IFRS 15 على جودة التقارير المالية، باستخدام ثلاث مقاييس لقياس جودة التقارير المالية المقياس الأول هو ملائمة المعلومات المحاسبية والمقياس الثاني هو عدم تماثل المعلومات والمقياس الثالث هو مستوي التحفظ المحاسبي. ولقد ساهمت الدراسة في تقديم أدلة عملية تجاه أثر تطبيق المعيار على جودة القوائم المالية، أهمها ان تطبيق المعيار قد زاد من ملائمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية المنشورة بمعدل يتجاوز ٧ مرات بمستوي معنوية ٥٪. مع وجود اختلاف نسبى لهذا الأثر بين القطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها الشركة. وأدى تطبيق IFRS 15 الى خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات المصلحة بمستوي معنوية ٥٪، مع وجود اختلاف نسبى لهذا الأثر حسب القطاعات الاقتصادية التي تنتمي اليها الشركة. كما أن تطبيق المعيار لم يؤثر على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي بشكل معنوي على القوائم المالية لشركات السوق السعودي وعلى قطاعاته المختلفة بمستوي معنوية٥٪.

الكلمات الافتتاحية: معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥، جودة التقارير المالية، ملائمة المعلومات المحاسبية، عدم تماثل المعلومات.

Abstract

This study aims to evaluate the impact of IFRS 15 on the quality of financial reporting. This study uses three measures of quality of financial reporting: value relevance of accounting information, information asymmetry and level of conservatism. The study finds that the application of IFRS 15 has led to an increase in the value relevance of accounting information by more than 7 times, with a significant level of 5%, and this effect differs among economic sectors. Second, the application of IFRS 15 reduced information asymmetry at a significant level of 5%, and this effect differs among economic sectors. The study also finds that the application of IFRS 15 does not significantly affect the difference in the level of conservatism on the Saudi market and its various sectors at the 5% significant level.

Keywords: IFRS 15, quality of financial reporting, appropriateness of accounting information, information asymmetry.

مقدمة:

يعد الايراد مؤشر رئيسي لتقييم الأداء الاقتصادي للمنشأة وتحديد نتيجة النشاط والمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية **(IASB, 2008)**، لأن التركيز عليه يكون أكثر من أي عنصر آخر**(Dalkilic, 2014)** ، ويؤدي التلاعب فيه الى تضليل المستخدمين **(Dalkilic,2014، بلال، ٢٠١٣)**. ويتم الاعتراف بالإيراد وفق معايير التقارير المالية الدولية **IFRSs** وفقا للمبادئ، حيث يحدد المبدأ وتترك الحرية للمحاسبين لاختيار أنسب طرق التطبيق **(SEC,2003, Dalkilic,2014)**. ويعد توقيت الاعتراف بالإيراد من أكثر الموضوعات أهمية**(Kogan,et. al,2009)** . ولقد نتج معيار التقرير المالي الدولي ١٥"الإيراد من العقود مع العملاء" IFRS 15 من مشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية، لتسهيل مقارنة قياس الإيرادات وتلبية احتياجات المستثمرين **Mattei & (Paoloni, 2019)** . ولقد اهتمت الجهات المهنية واللجان المتخصصة بهذا المعيار، كونه يقيس الايراد بشكل أكثر ملائمة وموثوقية **(هاشم،٢٠١٨، IASB, 2014, IFRS.15)**، مما يزيد ملائمة معلومات الدخل المفصح عنها **(صالح واخرون ،٢٠١٧)**، ويتسق ذلك مع كون تطبيق المعايير الدولية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة ويخفض تكلفة رأس المال **(هاشم ،٢٠١٨، هيكل ،٢٠١٥ ، المدبولي، Da silva & Nardi, 2017,٢٠١٦)**. خاصة في أوقات الازمات **(ÖZDEMİR, et al,2020)** وتعارض المصالح. وتقاس الجودة بتوافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية **(Beest,et al,2009,Cheung &Wrigt,2010)**. ويطبق المعيار في جميع المنشآت **(IASB,2014,IFRS.15)**.

١ـمشكلة الدراسة:

تتحقق جودة التقرير المالي عندما يعرض التقرير الوضع الاقتصادي للمنشأة بشكل صحيح، ويوفر معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات **(بدوي، ٢٠١٧، Gaynor,et al,2016)**، مما يخفض عدم تماثل المعلومات ومخاطر الاستثمار **(McDermott,2012)**. ويكثف معيار **IFRS 15** متطلبات الإفصاح عن الايراد ومكوناته **(IFRS 15,2014,par 113-114)**، مما يحسن من جودة التقارير المالية **(خالد، وآخرون ،٢٠١٥)**، ويساعد المستخدمين في فهم طبيعة وقيمة وتوقيت ودرجة عدم التأكد المرتبطة بالإيرادات **(IFRS 15,2014,par 113)**، في ظل مراعاة التغييرات الجوهرية للعقد والظروف المحيطة واحتمالية حدوث تغيير في المخاطر وكمية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية **(Dalkilic, 2014)** وتحديد شروط واضحة للعقد وتحديد حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة وفقا لجوهر العقد، وطبيعته التجارية وشروط التحصيل. ويساعد الإفصاح الالكتروني في ذلك من خلال توفير كمية أكبر من المعلومات المحاسبية الكمية والوصفية لمستخدميها بسرعة وفي الوقت المناسب.

وتعد الدراسة الحالية استجابة لتوصية اجراء مزيد من البحوث حول هذا المعيار لتحسين ثقة المستثمرين في القوائم المالية **(هاشم، ٢٠١٨)**، حيث تركز على تقييم أثر تطبيق هذا المعيار على جودة التقارير المالية بالتطبيق على السوق السعودي، في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة السعودية **(خالد، واخرون،٢٠١٥)**. ويستخدم الباحث ثلاث مقاييس لجودة التقارير المالية هي ملائمة المعلومات المحاسبية value relevance وتخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية والتحفظ المحاسبي. مما يعزز مصداقية التقرير المالي ويزيد ملائمة معلومات تقييم الأصول **(رشوان،٢٠١٧)**، ويخفض من عدم تماثل المعلومات **(الصايغ وعبد المجيد ٢٠١٥؛ Boubaker et al. 2018, Chen et al. 2017, Biddle et al. 2009, Mashayekhi & Kalhornia 2016, Chen et al. 2011, Biddle et al. 2009)**.

٣/١ أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تناول موضوعين هامين هما الاعتراف بالإيراد في ضوء IFRS 15 وجودة التقارير المالية فى البيئة السعودية في ظل نقص الدراسات التي تربط الموضوعين معا **(حبيب والعوام،٢٠١٩، الجعبري ،٢٠١٢)**. وتتمثل الأهمية العملية فى دراسة أثر الاعتراف بالإيراد وفقا لمعيار IFRS 15 على جودة التقارير المالية من خلال ثلاث مقاييس للجودة هي ملائمة المعلومات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات ومستوي التحفظ المحاسبي فى سوق الأوراق المالية السعودي بقطاعاته المختلفة **(المليجي، ٢٠١٥)**.

٤/١ أهداف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة الرئيس في تقييم أثر تطبيق IFRS 15 على جودة التقارير المالية في السوق السعودي. ويتحقق هذا الهدف من خلال ثلاثة أهداف فرعية هي:

أ- قياس أثر تطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية.
ب- قياس أثر تطبيق IFRS 15 على عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
ج- -قياس أثر تطبيق IFRS 15 على مستوي التحفظ المحاسبي.

٥/١ فروض الدراسة :

تم تحديد فروض الدراسة بما يتفق مع الأهداف الفرعية للبحث كما يلي:

الفرض الاول-لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية.

الفرض الثاني-لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع على تطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية.

الفرض الثالث- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة في سوق الأسهم السعودي.

الفرض الرابع- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع عند تطبيق IFRS 15 على عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة في سوق الأسهم السعودي

الفرض الخامس- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي.

الفرض السادس-لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع عند تطبيق IFRS 15 على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي.

٦/١ منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي في بناء الاطار النظري للبحث واشتقاق فروضه، في حين يستخدم المنهج الاستقرائي في تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث و تفسير علاقة السبب والنتيجة.

٧/١ نطاق الدراسة :

يركز الباحث على قياس الملائمة بمقياسي معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل، وقياس عدم تماثل المعلومات بمقياس مدي السعرBid- Ask spread بما يخدم هدف الدراسة فقط، وقياس التحفظ المحاسبي بمقياس نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية MTB. كما تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩، وهي تمثل عامين قبل تطبيق المعيار وعامين بعد تطبيقه للشركات المسجلة في تداول مع وجود تداول نشط على أسهمها خلال فترة الدراسة.

٨/١ خطة الدراسة :

ينقسم ما تبقي من الدراسة في الأقسام التالية:

- القسم الثاني: عرض الدارسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة
- القسم الثالث: الدراسة التطبيقية.
- القسم الرابع: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية.

٢- أثر IFRS 15 على جودة التقرير المالي:

صدر المعيار الدولي **IFRS 15** ليطبق على جميع المنشآت، لتحسين متطلبات الاعتراف بالإيراد والإفصاح عنه **(IASB, 2014, Benavides, 2015,)**، معتمدا على فكرة نقل السيطرة الى العميل، ليتحقق له القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على المنافع **(عبدالرءوف،٢٠١٥)**. وبموجب هذا المعيار يتم الاعتراف بالإيراد عند تقديم السلع أو الخدمات للعملاء وتحصيل الثمن وفق خمس خطوات، ويطبق هذا المعيار على القوائم المنتهية في ٢٠١٨. والسؤال المثار هو بعد تطبيق هذا المعيار هل ادي تطبيق المعيار الى تحسين جودة التقرير المالي؟ هذا ما سيحاول الباحث الإجابة عليه خلال هذا العنصر من خلال التركيز على ٣ مقاييس للجودة هي ملائمة المعلومات المحاسبية وتخفيض عدم تماثل المعلومات ومستوي التحفظ المحاسبي كما يلي:

١/٢- أثر المعيار IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية :

يؤدي الالتزام بخصائص جودة المعلومات المحاسبية لزيادة جودة التقرير المالي **(IASB,2012، الاسكاف وشهيد،٢٠١٨)**، وتمثل الملائمة اهم هذه الخصائص وفقا للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية لإنتاج معلومات مفيدة لاتخاذ القرار، وتعد المعلومة ملائمة اذا أحدثت تغيير في قرارات المستثمرين**(حماد،٢٠١٦)**، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية وتقييم العائد المحتمل من الفرص الاستثمارية، ومراقبة استخدام رؤوس أموالهم **(حبيب والعوام،٢٠١٩)** ، وتلخيص قيمة المنشاة.

ويركز الباحث علي اثر IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية استجابة لتوصية اجراء دراسات حول هذه العلاقة **(الجرف،٢٠١٧)**، في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع واثره على جودة التقرير **(بدوي،٢٠١٧)**.ويتم الاعتراف بالإيراد من خلال مدخلين الأول يركز على التدفق إلى الخارج **(مصطفي،٢٠١٤)**، ويعبر عنه بمؤشرات الربحية، والثاني يركز على التدفق إلى الداخل **(ناصر،٢٠١٥)**، عند حدوث تغيير في قيمة أصول أو التزامات المنشأة نتيجة ممارسة النشاط التشغيلي **(مصطفي، ٢٠١٤)**، ويركز المدخل الاخير على أثر تسجيل الإيراد

على قيمة الأصول والالتزامات (**مصطفى ،٢٠١٤**)، مما يزيد التمثيل الصادق للمعلومات وملائمة المعلومات المحاسبية (**عيد، ٢٠١٨، عبد المنعم،٢٠١٥، Bohusova& Nerudova,2009**). ولقد أخذ **IFRS 15** بالمدخل الأخير، مما يوفر معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات (**شرف ،٢٠١٧، Tschopp et al.,2018, Li,2017,P.20**) ومراقبة الإدارة والحوكمة (**Luo et al. 2018**) ويزيد جودة المعلومات المحاسبية (**السيد،٢٠١٩**). وتقاس ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال العلاقات الإحصائية بين المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية وقيم أو عوائد سوق الأوراق المالية(**Karğın, 2013**) . حيث تقاس بقيمة معامل التحديدR^2 ومعامل التحديد المعدل **Adjusted R^2(Adj R^2)** بين المتغيرات المستقلة (المعلومات المحاسبية المقرر عنها) مثل مؤشرات الربحية ومؤشرات القيمة الدفترية والمتغيرات التابعة (معلومات السوق) مثل أسعار وعوائد الأسهم (**Hasan&An&arajan,2003**)، وتدل زيادة معامل التحديد بعد تطبيق المعيار عن قبله علي زيادة القوة التفسيرية للمعلومات المحاسبية (**حبيب والعوام،٢٠١٩، الجرف،٢٠١٧**)، ومن ثم الملائمة (**الجرف،٢٠١٧، Beaver,2002, Lo&Lys,2000**). ويفضل نموذج **Ohlson,1995** لاعتماده على متغيرات وبيانات جارية فعلية وليست مستقبلية (**فودة،٢٠١٦**)، لذلك يمكن تطبيقه على الأسواق الكفء او غير الكفء (**Nimalathasan,2014**)، حيث يحصل صناع السوق على المعلومات الخاصة (**فودة،٢٠١٦**). ويتزايد الاهتمام بملائمة المعلومات المحاسبية في ظل الازمات المالية العالمية لدعم الثقة في التقرير المالي (**فودة ،٢٠١٦**).

ويؤثر تطبيق المعيار **IFRS 15** على ملائمة المعلومات المحاسبية عند قياس وتحديد سعر المعاملة للعقد(**هيكل،٢٠١٥**)، وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح جهات أخرى مثل الضرائب، او التي تتطلب شروط مستقبلية تؤثر عليها مثل الخصومات أو حقوق إسترداد أو حوافز (**فقرة ٥١**). وعند تغير سعر المعاملة يتم تقديرها وفق طريقة القيمة المتوقعة او طريقة القيمة الأكثر احتمالا (**فقرة ٥٣**)، ويجب الثبات على الطريقة خلال مدة العقد (**فقرة ٥٤**). ويلزم المعيار بالاعتراف بإلتزام رد الجزء الذي لا يدخل في سعر الصفقة عند تحصيله وتوقع اعادته كليا او جزئيا (**فقرة ٥٥**). كما يتم تحديث سعر الصفقة لتعبر عن كل الظروف خلال فترة التقرير وفي نهايته (**فقرة ٥٩**). مع فصل الجزء التمويلي لفترات الائتمان التي تتجاوز سنة عن الايراد (**فقرة ٦٣**) باستخدام معدل خصم ثابت يعكس الظروف الائتمانية (**فقرة ٦٤**)، ويفيد ذلك كثيرا في العقود طويلة الاجل (**عيد ،٢٠١٨، KPMG, 2016**). وإذا تضمن سعر المعاملة قيم غير نقدية فتقيم بالقيمة العادلة، وإذا تعذر تحديدها فيستخدم سعر البيع المتفق عليه (**فقرة ٦٩**). وعند سداد مقابل للعميل أو لأي طرف آخر يخفض به الإيراد (**فقرة ٧٠**)، كما أضاف المعيار إرشادات عن معاملات تعديلات العقود وتراخيص الملكية الفكرية والضمانات والعقود متعددة العناصر(**عيد،٢٠١٨**). فإذا تضمنت العقود عدة التزامات فيجب توزيع سعر المعاملة على كل التزام على أساس سعر البيع المستقل أو المقدر (**أبو غزالة ،٢٠١٦، عيد،٢٠١٨**)، وتراعي الظروف عند التقدير باستخدام طريقة مناسبة، مثل طريقة مدخل تقييم السوق المعدل او طريقة التكاليف المتوقعة (**فقرة ٧٨**). ويتم تحديد التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها خلال فترة زمنية معينة عند توافر شرط استلام العميل المنافع واستهلاكها في نفس وقت الاستلام، او عند تزويد العميل بالسلع والخدمات على مدي زمني تدريجي مثل خدمات التنظيف أو الخدمات المحاسبية، أو حصول العميل علي الأصل عند نشأته مثل إنشاء مبني يقع على أرضه، أو عند انتاج الأصل خصيصا للعميل. ولقد حدد المعيار طرق تزيد ملائمة المعلومات المحاسبية مثل طرق المخرجات وفقا لنسبة قيمة السلع أو الخدمات المحولة

للعميل إلى السلع أو الخدمات المتفق عليها، أو تقدير الأداء التام حتى تاريخه وتقييم النتائج المحققة تدريجية، أو طرق المدخلات التي تعترف بالإيراد على أساس مدخلات الوفاء بالتزام الأداء حتى تاريخه مثل الموارد المستهلكة، التكاليف المتكبدة، ساعات استخدام الآلات، وتستبعد إذا صعب نقل السيطرة. ويتم اختيار الطريقة الأكثر تعبيرا عن الوفاء بالالتزامات بشكل صادق. أما التزامات الأداء التي يتم الوفاء بها في تاريخ محدد فتتحدد بالنقطة الزمنية التي تنتقل فيها السيطرة أو الملكية القانونية أو الحيازة المادية إلي العميل، وحق المنشاة في تحصيل القيمة **(فقرة٣٩، ٣٥،٣٨،٣٢).** وتؤدي كل هذه الضوابط الي زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية من خلال الاعتماد على التغير في الأصول والالتزامات الناتجة عن العقد في الاعتراف بالإيراد بما يضمن ان تتم المعاملات المتماثلة بصورة متشابهة **(عيد ،٢٠١٨)**، كما تحد من إدارة الأرباح **(عيد،٢٠١٨، صالح، واخرون ،٢٠١٧)**. مما يحسن من جودة صافي الدخل (**AL – shatnawi, 2017,Dichev et al,2013)**، ويزيد من جودة التقارير المالية **(أبو عليوه والشرايري،٢٠١٩، خالد،واخرون، ٢٠١٥)**. غير ان البعض ذهب الي أن تطبيق IFRS 15 قد يساعد على التلاعب خاصة في العقود الشفهية وشروط السداد المحتملة، وتحديد السعر المتغير، واجمالي سعر المعاملة عند تعدد البنود او وجود خصم **(العباس والدلابيج،٢٠١٩)**.

ولقد أثبتت الدراسات التطبيقية وجود علاقة طردية بين تبني المعيار رقم ١٥ وتحسن نوعية الأرباح وانخفاض تكاليف الوكالة **(Hassan et al.2019)** غير ان دراسة **(Demaline 2018)** لم تجد هذه العلاقة. غير انه توجد عوامل اخري تؤثر علي جودة الأرباح مثل جودة المراجعة **(الابياري، ٢٠١١، احمد،٢٠١٢، مليجي، 2013 Chen , 2016)**.

وتزداد صعوبات تطبيق IFRS 15 في بعض القطاعات عن القطاعات الأخرى مثل قطاع الاتصالات، الذي يعد من أكثر القطاعات التي تأثرت بتطبيق المعيار **Mattei & Paoloni, (2019)** ، حيث يمتد أثره الي القرارات الاستراتيجية والعمليات **(Choubey,2015)**، كما يصعب تحديد العقد لأنه يمثل سلسلة من العقود المتشابكة بالتجديد او إضافة خدمات، لذلك تحسب شركة الاتصالات الايراد شهريا بشكل منفصل. كما يتم تقديم أجهزة بعروض معينة، مما يلزم معه تقييم ما ينتج عنها من التزامات بشكل منفصل. وتحديد سعر المعاملة مع التميز بين الأجهزة (يعترف بها في نقطة معينة) وخدمات الاتصالات (يعترف بها على مدي فترة زمنية). وتكاليف عقود الإدارة والاشراف واستهلاك المعدات اللازمة لتقديم الخدمة، وهل يمكن رسملة هذه التكاليف وفقا لمتطلبات المعيار، واستهلاكها بما يتسق مع تقديم الخدمة. والتوسع في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية**(جابر،٢٠١٨)**. ولقد اختلفت الدراسات حول وجود أثر لتطبيق IFRS 15 على الإيرادات، فذهب البعض الى زيادة نسبة الأرباح الي قيمة حقوق المساهمين والقيمة السوقية وزيادة القدرة التشغيلية، وتقلب سلبي في سعر السوق **(الخريصات، الجعارات، ٢٠١٧، جابر،٢٠١٨،Nulla,2014, Choubey,2015)**. كما توجد علاقة معنوية بين أمن وسلامة نظام المعلومات المحاسبية والربحية **(بخيت ،٢٠١٨)**، وتتحسن الربحية كلما استخدم نظام معلومات الكتروني **(عبد الكريم ٢٠١٥، Patel ,2014، الجوازنة ٢٠١٦)**. وتتمثل اهم الدراسات التي تناولت علاقة ملائمة المعلومات المحاسبية بتطبيق المعايير الدولية عموما او المعيار رقم ١٥ تحديدا فيما يلي:

- **دراسة (Kargın, 2013)**: ركزت على العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم ومتغيري القيمة الدفترية لحقوق الملكية وربح السهم، وخلصت الدراسة الي زيادة علاقة الارتباط بين القيمة

السوقية والقيمة الدفترية لحقوق الملكية بعد تطبيق المعايير الدولية، في حين لم تتحسن العلاقة بين القيم السوقية وربح السهم في السوق التركي. واختلفت نتيجة دراسة **Chebaane & Othman,2014** عن هذه النتيجة حيث خلصت الي زيادة القوة التفسيرية لربحية السهم عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية أيضا بعد تطبيق المعايير الدولية.

- دراسات **(بخات ومحمد،٢٠١٩، أمين وكشرود، ٢٠١٩):** ركزتا على علاقة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية بجودة التقرير المالي، وخلصتا لوجود علاقة طردية معنوية بين معلومات القيمة العادلة وملائمة المعلومات المحاسبية عن التكلفة التاريخية، غير أن إعداد التقارير المالية وفقا للقيمة العادلة يتطلب تحليل أكثر تفصيلاً للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم المعترف بها.

- دراسة **(الجرف، ٢٠١٧)**: ركزت على زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق المعايير الدولية، وخلصت الى وجود فروق معنوية في أسعار الأسهم السوقية قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لصالح تطبيقها، حيث زادت القوة التفسيرية من **57.3** قبل تطبيق المعايير الي **73.8** بعد تطبيقها، كما زادت القوة التفسيرية عند اعتماد النموذج على القيمة الدفترية ، حيث بلغ معامل التحديد ٦٩٪ اكثر منه عند الاعتماد على التدفقات النقدية، كما خلصت الى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة عن المنشآت الكبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **(Chen,et al,2001).**

- دراسة **(قايد، واخرون،٢٠١٨)**: خلصت الي زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية لمعلومات الارباح ثم للتدفقات النقدية ثم للقيمة الدفترية، وتختلف هذه القيمة باختلاف حجم المنشأة ونتيجة النشاط ومعدل النمو.

- دراسات (بلال،٢٠١٩، دراسة، خميس،٢٠١٨، Du et al., 2015): خلصت الي افضلية الدخل الشامل عن صافي الدخل في تفسير التغير في القيمة السوقية للسهم، والتعبير عن ملائمة المعلومات المحاسبية. وتختلف ملائمة المعلومات المحاسبية للدخل الشامل باختلاف بدائل عرضه **(Kim, 2017, Lin et al., 2007)**، حيث يفضل المستثمرين غير المحترفين العرض في قائمة الدخل التقليدية **(Du et al., 2015)**، في حين خلصت دراسات اخري **(Schaberl & Victoravich, 2015, Shi et al.,2017)** الي عدم تأثر الملائمة باختلاف بدائل عرض الدخل الشامل عند تفسير أسعار الأسهم.

- دراسة (Ahmed, et al, 2015): ركزت على زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية لتقارير الشركات المنشورة على الإنترنت في تفسير التغير في القيمة السوقية، حيث يعتمد المستثمرين على معلومات الشركات الموجودة على الإنترنت عند اتخاذ قرارات تسعير الأسهم.

- دراسة (Mohammad Nurunnabi, 2015): ركزت على دراسة تأثير العوامل الثقافية على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية **IFRS** في بنغلاديش، وتوصلت الدراسة إلى أن الضغوط التي يفرضها التماثل المؤسسي القسري المحاكى والمعياري من أجل تحقيق الشرعية من خلال التوقعات الاجتماعية. على عكس الأبحاث السابقة، تبين نقص في التنفيذ وارتفاع مستوى الفساد خلال فترات الحكم الديموقراطي. مما اثار تساؤلات لدي صانعي

السياسة الدوليين مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول ملائمة معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية.

- **دراسة (فودة،٢٠١٦):** خلصت الي وجود علاقة معنوية عكسية بين التحفظ المحاسبي وملائمة المعلومات المحاسبية للقيمة الدفترية ولا توجد هذه العلاقة مع ربحية السهم، بسبب تعرض ربحية السهم للانخفاض او لإدارة الأرباح.

- **دراسة (السلمان،٢٠١٢):** ركزت على استخدام التحفظ المحاسبي وملائمة المعلومات المحاسبية للتعبير عن جودة التقارير المالية وخلصت لوجود تحسن في جودة التقرير المالي في السوق السعودي.

- **دراسة (حبيب والعوام،٢٠١٩)** ركزت على علاقة ملائمة المعلومات المحاسبية بالتحفظ المحاسبي، ونشر التقرير على المواقع الإلكترونية، كما اضافت متغيرات حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة. وخلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية للتحفظ المحاسبي، وان إشارة متغير الرافعة المالية سالبة، مما يؤشر على وجود تأثير سلبي للرافعة المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية في حين تكون إشارة متغير حجم الشركة ايجابي على ملائمة المعلومات المحاسبية.

يخلص الباحث من الدراسات السابقة الي ان اهم المتغيرات المؤثرة في زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية هي القيمة الدفترية للسهم والربح التشغيلي وربح السهم والقيمة السوقية للقيمة الدفترية والقيمة العادلة والعوامل الثقافية، ولقد اختلفت الدراسات السابقة في تحديد أثر هذه العوامل بعد تطبيق المعايير الدولية،**(Chebaane & Karğın, 2013) Othman,2014**.وسوف يستخدم الباحث أهم هذه المتغيرات لدراسة أثر تطبيق IFRS 15 عند اجراء الدراسة التطبيقية.

٢/٢- أثر IFRS 15 على عدم تماثل المعلومات المحاسبية :

يقصد بعدم تماثل المعلومات اختلاف طبيعة وحجم المعلومات التي تمتلكها الإدارة مقارنة بالمعلومات التي يملكها الأطراف الخارجية مثل المستثمرين (**Abdioglu et.al., 2015, Pan et al., 2015**)، او هو سلوك متعمد لحجب معلومات من قبل الأطراف التي تملك ميزة معلوماتية عن الأطراف الأخرى لتحقيق أرباح غير عادية في ظل نظرية الوكالة **(Cberkasova & Kuamin 2018, Benlemlih & Bitar 2018, &re et al. 2014, Biddle et al. 2009,)**. ولقد ركز الإطار المفاهيمي الدولي للتقرير المالي المعدل عام ٢٠١٨ على أهمية تخفيض عدم تماثل المعلومات، من خلال زيادة متطلبات الإفصاح لتوفير تقارير مالية عالية الجودة **(دواق وفرحات،٢٠١٩)**. وينخفض عدم تماثل المعلومات بتوافر المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، والإفصاح عن التقارير المالية الدورية**(سامي،٢٠١٦)**. ويؤثر عدم تماثل المعلومات على كفاءة القرارات الاستثمارية من زاويتين *الاولي* حيازة المديرين لمعلومات خاصة عن الربحية المتوقعة أكثر من المستخدمين الخارجيين، مما يصعب تقييم الربحية. فيدفع ذلك المستثمرين الى تخفيض أسعار أسهم الشركات ذات الربحية المرتفعة والمبالغة فى سعر الشركات ذات الربحية المنخفضة، وبالتالي تنخفض ملائمة المعلومات المحاسبية، والزاوية الثانية الدور الإشرافي الذي يتسبب فى مشاكل الوكالة

الناتجة عن فصل الملكية عن الإدارة، وسيطرة المديرين على معظم المعلومات الداخلية، مما يجعلهم يسلكون سلوكاً انتهازياً **(حبيب والعوام،٢٠١٩)**. من خلال تعظيم منافعهم الخاصة على حساب مصالح الملاك **(Cberkasova & Kuzmin 2018, Benlemlih & Bitar 2018, Biddle et al. 2009, Richardson 2006)**. اعتمادا على ما يملكونه من حجم معلومات أكبر مقارنة بالملاك والمستثمرين **(Chen et al. 2013, Biddle et al. 2009)**. ويعد أحد اليات تخفيض عدم تماثل المعلومات تحسين جودة التقارير المالية **(الصايغ وعبد المجيد ٢٠١٥؛ Boubaker et al. 2018, Chen et al. 2017, Mashayekhi & Kalhornia 2016, Chen et al. 2011, Biddle et al. 2009) (Biddle et al. 2009,** من خلال تطبيق معايير التقرير المالي الدولي **(Tendeloo & Vanstraelen, 2005, Karampinis & Haves, 2011)**. ويخفض تطبيق IFRS 15 من عدم تماثل المعلومات عن طريق زيادة متطلبات الإفصاح عن الايراد **(Murthy,2014, IASB, 2014)**، لجعل معلومات الايراد أكثر ملائمة، مما يزيد من جودة التقرير المالي **(هاشم،٢٠١٨، صالح واخرون ،٢٠١٧ ،هيكل،٢٠١٥، Da silva & Nardi, 2017, Benavides, 2015,)**. وتزداد الحاجة الى تكثيف الإفصاح عن الإيراد في ظل عدم كفاءة الاستثمار **(Benlemlih & Bitar 2018, Cberkasova & Kuzmin 2018, Gao & Sidhu, 2018, Lei & Chen, 2019, Naeem & Li, 2019)**، ويتطلب IFRS 15 افصاح مكثف عن الايراد من العقود مع العملاء بشكل منفصل عن الإيرادات الأخرى **(IASB, 2014)**، وبيان أثر العوامل الاقتصادية على طبيعة وتوقيت ودرجة عدم التأكد المرتبطة به والتدفقات النقدية وفقا لظروف العقد **(عبد المنعم ،٢٠١٥)**، ويفصل الإيراد حسب نوع السلعة أو الخدمة او المنطقة الجغرافية أو الدولة أو الأقليم او نوع العميل او نوع العقد او مدة العقد او توقيت نقل السلع أو الخدمات **(فقرة ١١٣-١١٤)**. ويزيد ذلك من قدرة المستثمرين على تقييم أداء المنشأة واتخاذ القرارات **(Nguyen& Kimura 2018)**. كما يلزم IFRS 15 بالإفصاح عن أرصدة الأصول والالتزامات المترتبة على العقد مع العملاء وتغيراتها الجوهرية الكمية أو الوصفية خلال فترة التقرير، والتعديلات التراكمية للإيراد المؤثرة على أصل أو التزام العقد المقابل مثل تعديلات التغير في تقدير سعر الصفقة نتيجة إعادة تصنيف العقد إلى مدينين وتغير الإطار الزمني لالتزام العقد ليستوفي الاعتراف بالإيراد الناتج من إلتزام العقد وانخفاض قيمة أصل العقد **(فقرة ١١٦)**. والاعتراف بالإيراد خلال فترة التقرير الذي كان جزء من رصيد التزام العقد في بداية الفترة، والتزامات الأداء التي تم الوفاء بها بالكامل أوبجزء منها في فترات سابقة. كما يجب الافصاح عن التزامات الأداء التي تتم عند الشحن أوالتسليم أوتقديم الخدمة، والافصاح المستقل عن الجزء التمويلي او القيمة المتغيرة، وعن أي التزام متعلق بنقل السلع أو الخدمات لطرف ثالث، والتزامات الرد والاسترداد وأي ضمانات مرتبطة بها **(فقرة ١١٩)**. كذلك يلزم الافصاح عن العقود التي تكون مع نفس العميل او مع أطراف لها علاقة به في عقد واحد، مثل دمج بعض السلع وبيعها بسعر أقل إذا توافر شرط تحديد الالتزامات واجبة التنفيذ بالعقد من تزويد العميل بسلع أو خدمات مستقلة او تقديمها متتابعة بشكل دوري مثل رش المباني بالمبيدات بشكل دوري، مع مراعاة شروط التفاوض كحزمة واحدة، حيث تكون العقود مترابطة وغير قابلة للتجزئة. كما يلزم المعيار بالإفصاح عن أي تعديل كتابي أو شفوي أو ضمني في العقود، والحقوق والالتزامات الجديدة الناتجة عنها او تغيير الحقوق والالتزامات الحالية، وتحديد ما اذا كانت التعديلات تعد عقد جديد أو امتداد للعقد الأصلي. والإفصاح عن معلومات التزامات الأداء المتبقية مثل قيمة سعر الصفقة

المخصصة لالتزامات الأداء المتبقية أو التي تم الوفاء بها جزئيا نهاية فترة التقرير، وتوقيت توقع المنشأة للاعتراف بإيرادات التزامات الأداء المتبقية **(فقرة ١٢٠)**. وتحديد قيمة التكاليف التي تحملتها المنشاة للحصول على العقد وللوفاء به، وطرق الاستهلاك لكل فترة، والأرصدة الختامية للأصول المعترف بها من تكاليف الحصول على العقد أو الوفاء به، وخسائر انخفاض القيمة المعترف بها في فترة التقرير **(IFRS 15: Pra:113-127)** . والإفصاح عن أحكام الإدارة المؤثرة بشكل جوهري على تحديد قيمة وتوقيت الإيراد والوفاء بالتزامات الأداء، وطرق الاعتراف به، وكيفية تطبيقها وتبرير استخدام أي طريقة. والإفصاح عن الأحكام الجوهرية المرتبطة بتوقيت حصول العميل على السيطرة وسعر الصفقة، وافتراضات تقدير القيمة المتغيرة، وتعديلها بالقيمة الزمنية للنقود وقياس المقابل غير النقدي .وتخصيص الخصم وتقدير سعر البيع المستقل. وقياس التزامات المردودات والاستردادات، والافصاح عن قدرة المنشأة على تقدير العائد المستقبلي والا يؤجل الاعتراف بالإيراد حتى انتهاء الحق في رد البضاعة ويعترف به كالتزام **(Oncioiu,2016)** .والأحكام الشخصية للمحاسبة عن الضمانات والتراخيص **(فقرة ١٢٣)**. وتحديد متي تعتبر المنشأة أصيل أو وكيل. والإفصاح عن التزام المنشأة بسداد مبالغ او تعويض للعميل مقابل سداد العميل لأطراف أخرى مثل الكوبونات وقسائم الخصم .

يخلص الباحث من كل ما سبق الي كثافة متطلبات الإفصاح في ظل IFRS 15، ويتضمن المحتوي المعلوماتي الناتج معلومات مالية وغير مالية **(بدوي،٢٠١٧)**، ويخفض ذلك من عدم تماثل معلومات الايرادات مما يزيد من جودة التقرير المالي. كما اثبتت الدراسات أن تطبيق هذا المعيار قد زاد من جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة وخفض تكلفة رأس المال **(هاشم ،٢٠١٨، هيكل،٢٠١٥، Da silva & Nardi, 2017**)، وأدى لتخفيض عدم تماثل المعلومات **(Boubaker et al. 2018, &re et al. 2014, Lambert et al., 2007)**. ويمكن الاستفادة من الإفصاح الالكتروني في ذلك لما يحققه من منافع **(Ashraf,et al,2017)**. وبصفة خاصة عند التوسع في التجارة الالكترونية في أوقات الازمات **(Rattan, 2010)** مثل ازمة كوفيد-١٩ لإبرام وتنفيذ العقود التجارية عن بُعد **(شعيب،٢٠١٣، الحلو،٢٠١٨)**، مما ينمي الايرادات ويحقق ميزة تنافسية (**Shirley&Mallick,2009, Muhammed, 2008, Radneantu, et. al,2010، مصطفى،٢٠١٤)**. مع ضرورة معالجة مشاكل إيرادات الإعلان للغير على موقع المنشاة وتبادل الحملات الإعلانية، والاعتراف بالإيراد عند تجميع وبيع أكثر من منتج بسعر واحد. أو تقديم منتجات مجانية مصاحبه للمنتج الأساسي، وتكاليف الشحن المحصلة هل تعتد إيراد أم تخفيض للتكاليف **(المليجي،٢٠١٥، Kreher& Schurbohm,2008)**.

ويزيد مستوي الإفصاح عند سداد المنشاة للتوزيعات او اصدار أوراق مالية في السوق الثانوي، نتيجة زيادة من الإيضاحات المتممة **(Karim & Sarkar2019)**. كما يزيد عند زيادة نسبة الرفع المالية **(Nikolaev, 2010,Ross,et al,2014)**، أو تحسن الأداء المالي بسبب التوسع في الإفصاح عن المعلومات الجيدة **(Jang & Rho 2016, Legoria et al.,2017)**. ويتناسب مستوي الإفصاح طرديا مع حجم المنشأة لسعي المنشآت الكبرى لزيادة الإفصاح لتحقيق ميزة تنافسية **(Ajawder&Sarea , 2016 ،Yassin, 2017)**، وتحسن الربحية (**Yassin, 2017)**. في حين اختلفت الدراسات في علاقة مستوي الإفصاح بنسب المديونية، حيث توجد علاقة عكسية مع الإفصاح للخوف من التعثر، في حين تتوسع بعض المنشآت ذات نسب المديونية المرتفعة في الإفصاح لتبرير قدرتها على الوفاء بالتزاماتها **(Ajawder&Sarea ,2016)**. كما

تختلف العلاقة بين نسب السيولة والإفصاح، حيث تتوسع المنشآت ذات نسب السيولة العالية في الإفصاح بغرض التميز، في حين تضطر المنشآت ذات النسب المنخفضة لزيادة الإفصاح تلبية لمتطلبات الدائنين **(Hussainey et al, 2009)**. كما يزيد مستوي الإفصاح للوفاء بمتطلبات البورصات العالمية لإدراج أسهمها في البورصات للحد من تباين المعلومات بين المستثمرين المحللين والأجانب **(Hussainey et al, 2009)**. وينتج عن التوسع في الإفصاح تخفيض في عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وتتباين نتائج الدراسات السابقة بشأن أثر تبني المعايير الدولية على تخفيض عدم تماثل المعلومات **(Lious et al., 2016, Surianti & Yadiati, 2017, Salah & Abd-salam, 2019, Eng et al., 2019, Davern et al., 2019, Moura & Gupta, 2019)**. حيث خلصت بعض الدراسات الى ان تطبيق المعايير الدولية ومنها IFRS 15 قد خفض عدم تماثل المعلومات **(يوسف، ٢٠١٤، Mackenzie, et al. 2012, Joane et al. 2013, Philiph et al. 2014، (Boubaker et al. 2018, Mashayekhi & Kalhornia 2016, Lambert et al., 2007)**. وذلك نتيجة لتحسين متطلبات الإفصاح **(Mashayekhi & Kalhornia 2016, &re et al. 2014, O'Connell et al. 2019)، سامي، ٢٠١٦, Garcia., Bastida.,2010, Latrids, G.2010)**. في حين خلصت دراسات **(محمد، ٢٠١٧، Surianti&Yadiati ,2017)** إلى أن تطبيق المعايير الدولية لم يخفض بصورة معنوية عدم تماثل المعلومات.

وتتعدد مقاييس عدم تماثل المعلومات، ومن اهم هذه المقاييس مقياس حجم التداول، الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات **(Chi,Wang, 2010)**. والمقياس الثاني هو مدي السعر **Bid- Ask spread**، الذي يمثل الفرق بين اعلي سعر طلب لبيع السهم وادني سعر عرض لشرائه، أو هو مقياس لمتوسط الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، ويعبر هذا المقياس السوقي عن عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المستثمرين المتوقعين وبائعي الأسهم المتوقعين حيث يحمي المستثمرين أنفسهم من تصرفات الإدارة من خلال تخفيض أسعار الأسهم، مما يزيد من مدي السعر **(Zhou.H., 2004, Ruessll,2015)**. والمقياس الثالث هو توقعات المحللين الماليين، حيث يرتبط بعلاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات **(Richardson, 1998)**. وأخيرا التغير السريع في العائد على السهم**Stock Price Volatility** ، حيث يوجد علاقة طردية مع عدم تماثل المعلومات **(Ruessll,2015)**. ويتفق الباحث مع دراسات **(Lious et al., 2016, Surianti & Yadiati, 2017, Salah & Abd-salam, 2019, Eng et al., 2019, Davern et al., 2019, Moura & Gupta, 2019)** في تفضيل المقياس الثاني لأنه مقياس مستخرج من بيانات السوق الفعلية.

يخلص الباحث مما سبق الى اختلاف الدراسات السابقة في أثر تبني المعايير الدولية بما فيها IFRS 15 على تخفيض عدم تماثل المعلومات باختلاف بيئة التطبيق، حيث تبين أن الدول الأكثر صرامة في تطبيق المعايير الدولية تتحسن فيها جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بالدول الأقل صرامة **(Wu & Zhang, 2019, Salah & Abd-salam, 2018, Karampinis & Hevas 2011)** ، كما ثبت ان التنوع الجنسى في مجالس إدارة الشركات يؤثر على عدم تماثل المعلومات وبصفة خاصة في ظل أزمة كورونا١٩**(ÖZDEMİR, et al,2020)**، فوجود المرأة فى مجلس الإدارة يزيد من كمية ونوعية الإفصاح بسبب اختلاف مستوي الادراك، مما يقلل

من عدم تماثل المعلومات **(David Abada, et al, 2017)** ، وتدعم هذه النتيجة اتجاه بعض الشركات لزيادة نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة. ومن ثم فإن الامر يتطلب مزيد من البحث وتقديم دليل ميداني حول أثر تطبيق IFRS 15 على عدم تماثل المعلومات في البيئة السعودية.

٣/٢- أثر تطبيق المعيار IFRS 15 على التحفظ المحاسبي:

يتزايد مستوي التحفظ المحاسبي في ظل الازمات الاقتصادية والمالية مثل ازمة كورونا، حيث تزداد حدة رد فعل السوق تجاه هذه المعلومات وقت الازمات مما يدفع الشركات الى زيادة مستوي التحفظ المحاسبي **(Sodan,et al,2013، عبيد،٢٠١١، امين وكشرود،٢٠١٩)**. ويستخدم التحفظ المحاسبي لمواجهة حالات عدم التأكد والتخفيف من السلوك الانتهازي للإدارة بإرسال إشارات عن جودة التقرير المالي **(فودة،٢٠١٦، Broekhof,2013,Ball,et al,2013)** وتخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الأطراف وتخفيض التكاليف السياسية وتكاليف نظرية الوكالة **(Lara,et al,2015,Al-Hroot,etal,2017, Pinto&Picoto,2016 Bushee et al.2018، منصور ،٢٠١٧)**، كما يحد من تباين المعلومات المحاسبية **(سالم ،٢٠١٧)**، ويحسن من جودة التقارير المالية **(Watrin&Ullman,2012، فرج،٢٠١٩)**، من خلال تعزيز مصداقيتها وزيادة ملائمة معلومات تقييم الأصول والايرادات**(رشوان،٢٠١٧)**، لذلك طالبت دراسة **(Piot, C., et al, 2015)** بضرورة تبني المعايير الدولية لزيادة مستوي التحفظ المحاسبي. ويؤثر معيار الايراد رقم ١٥ بشكل جوهري على تقييم الأصول والايرادات، وعلي زيادة مستوي التحفظ المحاسبي من خلال زيادة متطلبات الاعتراف بالإيراد، وبصفة خاصة عند تحديد سعر المعاملة، حيث يخفض الايراد بعدة مبالغ، مثل المبالغ المحصلة لصالح جهات أخرى أوباي خصومات أو حقوق استرداد أو حوافز مستقبلية **(فقرة ٥١،٧٠)**، وأيضا مقدار الزيادة في سعر الصفقة عن القيمة العادلة للسلع أو الخدمات **(فقرة ٧١)**، ومقدار إلتزام رد الأموال للجزء غير المحصل الذي لا يدخل في سعر الصفقة ويتوقع اعادته كليا او جزئيا للعميل، ويتم تحديث هذا الإلتزام في نهاية كل فترة **(فقرة ٥٥)**.واستبعاد الجزء التمويلي للفترات الأطول من سنة **(فقرة ٦٣)**، وادراجه كمصروف فائدة بشكل منفصل في قائمة الدخل الشامل إذا حصل مبكرا أو كإيراد فائدة إذا تم منح ائتمان **(فقرة ٦٥،KPMG, 2016)**، ويعترف بالإيراد بما يعادل سعر البيع النقدي الممكن تحصيله في تاريخ نقل السلع أو الخدمات **(فقرة ٦١)**. كما يزداد مستوي التحفظ المحاسبي عند صعوبة تقدير سعر المعاملة بسبب وجود القيم المتغيرة نتيجة توقع العميل بقدر معقول قبول المنشأة بقيمة أقل من سعر العقد، أو وجود شواهد تشير لنية المنشأة تقديم تنازلات سعرية وقت التعاقد **(فقرة ٥٢)**، ويتم اختيار الطريقة المناسبة لتقدير القيمة المتوقع الحصول عليها بطريقة القيمة المتوقعة. كما يزيد مستوي التحفظ المحاسبي عند الاعتراف بالإيراد المحتمل عند تحديد الاحتمالات **(Richard,et al,2015)**، أو طريقة القيمة الأكثر احتمالا عند وجود ناتجين فقط للعقد مثل تحقيق المنشأة لعلاوة أداء أم لا **(فقرة ٥٣)** .ويتم الثبات على الطريقة المختارة خلال مدة العقد **(فقرة ٥٤)**. كما يتم تخفيض القيمة المتغيرة عند زيادة عدم التأكد حول حدوث انعكاسات جوهرية في مبلغ الإيراد التراكمي المعترف به، ويراعي احتمال وحجم الانعكاس في الإيراد **(فقرة ٥٦)**، الناتج عن تقلبات السوق أو استمرار درجة عدم التأكد لفترة طويلة، وضعف خبرة المنشأة في التعامل مع مثل هذه العقود **(فقرة ٥٧)**. كما يزيد مستوي التحفظ المحاسبي نتيجة توزيع سعر المعاملة على كل التزام على أساس سعر البيع المستقل إذا تضمنت العقود عدة التزامات، سواء كان هذا السعر مماثل لسعر مستقل لعميل في ظروف مشابهة **(أبو غزالة**

،٢٠١٦)، أو يتم تقديره باستخدام طريقة مناسبة تعتمد على تقييم السوق المعدل لسعر البيع أو الشراء أو سعر المنافسين بعد تعديله ليعكس تكاليف وهامش ربح المنشاة، أو طريقة التكاليف المتوقعة بعد إضافة هامش ربح مناسب **(عيد،٢٠١٨، فقرة ٧٨)**. إضافة الى وضع شروط تقسيم المعاملة الواحدة التي تتضمن مفردات متعددة، والتعامل مع قيمة الايراد المتغيرة والثابتة، وعند عدم توافر الشروط التي حددها المعيار واستلام المنشأة لمقابل نقدي فيدرج كالتزام حتى تنفيذ العقد او انتهاء الالتزام. كما يزيد التحفظ المحاسبي نتيجة الأخذ بسعر المعاملة الذي يخضع للتعديل عند قياس الالتزام وليس سعر الانهاء، والاعتراف بالإيراد المحتمل **(عيد،٢٠١٨)**. ويجب الاعتراف بالنقص في الأرباح او الخسارة إذا تجاوزت القيمة الدفترية للأصل المقرر عنه **(عيد،٢٠١٨)**. كما الزم المعيار بتحديث سعر الصفقة لتعبر عن الظروف الحالية خلال فترة التقرير وفي نهايته **(فقرة ٥٩)**. وإذا تضمن سعر المعاملة قيم غير نقدية فيقيم المقابل غير النقدي بالقيمة العادلة، وإذا تعذر تحديدها فيستخدم سعر البيع المتفق عليه **(فقرة ٦٩)**. كما الزم المعيار بتوزيع سعر المعاملة على كل ألتزام على أسس سعر البيع المستقل أو المقدر إذا تضمنت العقود عدة التزامات **(أبو غزالة ،٢٠١٦، عيد،٢٠١٨)**. وعند منح العميل خصم فيوزع بالتناسب على جميع التزامات الأداء في العقد **(فقرة ٨٠)**. وترك المعيار الحرية للمنشأة لتقدير مبلغ الايراد بالقيمة المتوقعة او الأكثر احتمالا عند قياس الايراد المتغير او المعتمد على أمور مستقبلية متغيرة، كما يزيد من مستوي التحفظ المحاسبي تأجيل الاعتراف بالايراد عند زيادة حالة عدم التأكد **(عيد،٢٠١٨)**.

يخلص الباحث من كل ما سبق الي ان زيادة متطلبات الاعتراف بالايراد وفق IFRS 15 قد ادي الى زيادة مستوي التحفظ المحاسبي . ويقاس مستوي التحفظ المحاسبي بعدة طرق يستخدم الباحث منها طريقة نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية MTB لأنها أسهل في الحساب، كما تتوافر بياناتها، بالإضافة الى كثرة استخدامها في الدراسات السابقة **(Karim & Sarkar 2019, De Souza et al, 2019، فرج ،٢٠١٩، أحمد،٢٠١٦، المدبولي،٢٠١٦، راشد،٢٠١٠،Roychowdhury&Watts,2007).**

وتتمثل اهم الدراسات التي تناولت علاقة التحفظ المحاسبي بجودة التقارير المالية عند تطبيق المعايير الدولية عموما او المعيار رقم ١٥ تحديدا فيما يلي:

- دراسات (المدبولي،٢٠١٦،Chen&Zhu,2013) خلصت الى استخدام التحفظ المحاسبي كمقياس لجودة التقارير المالية وزيادة الربحية وتخفيض تكلفة الاقتراض، وتخفيض المخاطر المعلوماتية.

- دراسات (أحمد ،٢٠١١، Karami&Farzad,2014,Hope, et al,2013, Ferrero,2014) خلصت الى ان زيادة مستوى التحفظ المحاسبي يزيد مصداقية وموثوقية القوائم المالية، ومن ثم جودة التقارير المالية.

- دراسة (Jinshuai, et al, 2014): خلصت الى أن التحفظ المحاسبي يحسن من جودة التقارير المالية من خلال تسهيل تدفق المعلومات الى المستخدمين الخارجيين، كما خلصت إلى زيادة أثر التحفظ المحاسبي في الدول التي لا تتمتع بقوانين صارمة لحماية حقوق المساهمين.

- دراسة (André,et al.2015) خلصت الى أن تبني المعايير الدولية يحسن من جودة التقارير المالية في فرنسا، كما خلصت إلى أنه قبل تبني المعايير الدولية ارتبط التحفظ المحاسبي عكسيا

بعدم تماثل المعلومات، وبعد تطبيق المعايير الدولية لم يعد التحفظ المحاسبي يلعب ذلك الدور. وتختلف هذه النتيجة عما توصلت اليه **دراسة (أبو العلا،٢٠١٨)** في مصر في أن تبني المعايير الدولية قد أثر على التحفظ المحاسبي بشكل معنوي إيجابي. ويؤشر ذلك على ان هذه العلاقة تتأثر بالظروف البيئية فيما بين الدول المتقدمة والنامية مما يزيد من أهمية دراسة هذه العلاقة في البيئة السعودية.

ويتأثر مستوي التحفظ المحاسبي بعدة متغيرات، مثل حجم المنشأة، حيث يختلف أثره، فتري بعض الدراسات أن زيادته يزيد مستوي التحفظ المحاسبي بسبب زيادة التكاليف السياسية لها **(كساب، ٢٠١١، Bushman & Piotroski,2006)**، وذهب اخرون الى زيادة مستوي التحفظ المحاسبي في المنشآت الصغيرة أيضا **(Basu,2001)**، وخلص آخرون الى عدم وجود علاقة **Machali (Setiadharma & 2017، Al-Slehat,2020**. كما خلصت دراسة**(حسين،٢٠١٥)** الي وجود تأثير سلبي للحجم. وتقاس حجم المنشأة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول **(De Souza et al, 2019, Jang&RhoLegoria et al.2017، عبد الغني،٢٠١٧، Gong & Wang,2016,De Souza et al 2019, Jang&RhoLegoria et al.2017)**، حيث تصنف حجم المنشأة كبير إذا كان لوغاريتم القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية الفترة أكبر من الوسيط لكل شركات العينة **(قايد، واخرون،٢٠١٨).**

كما يتأثر مستوي التحفظ المحاسبي بنسبة الرفع المالية، ولقد اختلفت الدراسات في أثرها على مستوي التحفظ المحاسبي، فالعلاقة متضاربة، فتوجد علاقة عكسية بينها ومستوي التحفظ المحاسبي عند الحصول على تمويل خارجي، حيث تخفض المنشآت مستوي التحفظ المحاسبي عند رغبتها في الحصول على تمويل خارجي **(كساب ،٢٠١١، Watts, 2003a)**، وتوجد علاقة طردية بسبب فرض المنشآت المقرضة مستوي تحفظ اعلى على المقترضين للخوف من التعثر المالي **(Nikolaev, 2010)**، أولتبرير قدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وتقاس نسبة الرفع المالية بنسبة اجمالي الديون الي اجمالي الأصول **(De Souza et al,2019, Jang & Rho, 2016، عبد الغني،٢٠١٧)**. كما توجد علاقة عكسية معنوية بينها وبين عوائد الأسهم **(Yousefinjad et al., 2017)**، في حين خلصت دراسة **(Ebrati et al., 2013)** الي ان هذه العلاقة طردية. وتوجد علاقة عكسية معنوية بينها وبين عوائد الأسهم **(Yousefinjad et al., 2017)**، في حين خلصت دراسة **(Ebrati et al., 2013)** الي ان هذه العلاقة طردية. كما يؤثر نوع القطاع على التحفظ المحاسبي **(عبد الغني،٢٠١٧، Alfaraih,2009, Shah, et al., 2013)**. كما يؤثر رد فعل المستثمرين على مستوي التحفظ المحاسبي **(You&Zhang2009,Bushee et al.2018)**. وحجم مكتب المراجعة، فإذا كان المكتب من بين الأربعة الكبار، يزيد مستوي التحفظ المحاسبي **(عبد الغني،٢٠١٧، Lee &Park,2013، Bepari& Mollik,2015, Alfraih,2016).**

يخلص الباحث من الدراسات السابقة ان اهم المتغيرات المؤثرة في مستوي التحفظ المحاسبي هي حجم المنشأة ونسبة الرفع المالية ونوع القطاع وسعر السهم وحجم مكتب المراجعة. وسوف يستخدم الباحث هذه المتغيرات عند اعداد الدراسة التطبيقية لقياس أثر تطبيق IFRS 15.

٤/٢- اشتقاق فروض الدراسة التطبيقية:

خلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الي اختلاف أثر تطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية، فذهب البعض الى تحسنها **(خالد، واخرون، ٢٠١٥، صالح، واخرون ،٢٠١٧، عيد، ٢٠١٨، عبد المنعم،٢٠١٥، السيد،٢٠١٩،AL – shatnawi, 2017)**، في حين ذهب آخرون الى تأثيره السلبي **(السيد،٢٠١٩، حسين،٢٠١٣، محمد ،٢٠١٣، Khan&Omar ,2013 , Bowrin, 2015, Najmal&Sultan, 2016)**. ولقد اختلفت الدراسات في تحديد أكثر العوامل تأثيرا في سعر السهم بعد تطبيق المعايير الدولية فخلصت دراسة **(Kargın, 2013)** الي زيادة القوة التفسيرية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القوة التفسيرية لربح السهم بعد تطبيق المعايير الدولية (زيادة معامل التحديدR^2، ومعامل التحديد المعدل **Adj R^2**، في حين خلصت دراسة **(Chebaane & Othman,2014)** الى زيادة القوة التفسيرية لربحية السهم عن القيمة الدفترية لحقوق الملكية. ويتم التركيز على حساب معامل التحديدR^2، ومعامل التحديد المعدل **Adjusted R^2 (Adj R^2)** للتعبير عن ملائمة المعلومات المحاسبية، ويقاس معاملي التحديد قبل تطبيق IFRS 15 وبعده، فإذا زاد هذين المعاملين بعد تطبيق المعيار عن قبله، دل ذلك على تحسن ملائمة المعلومات المحاسبية. ويري الباحث أن تطبيق IFRS 15 قد وضع مزيد من الأساليب والإجراءات لتحسين ملائمة المعلومات المحاسبية نظريا. غير أن الامر يتطلب وجود دليل ميداني لتقييم أثر تطبيق المعيار على تحسن الملائمة وجودة التقرير المالي، في ظل قلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع على بيانات فعليه **(جابر،٢٠١٨، السواح،٢٠١٩)**. لذلك يمكن **صياغة الفرض الأول** كما يلي:***لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية.***

كما يري الباحث ان اختلاف طبيعة نشاط ونوع عمل القطاع يؤثر بشكل كبير على تطبيق IFRS 15، حيث ذهب البعض الى انه قد يؤدي الى زيادة إدارة الأرباح في بعض القطاعات **(العباس والدلابيج،٢٠١٩)**، مثل قطاع الاتصالات **(Choubey,2015)** لوجود صعوبات في تحديد العقد لتضمنه سلسلة من العقود المتشابكة **(جابر،٢٠١٨،Jonnalagedda,2011)** . كما اوصي البعض بدراسة اثر نوع القطاع وطبيعة الصناعة على تطبيق المعيار لتوقع اختلاف هذا الأثر بين القطاعات المختلفة **(Mattei & Paoloni, 2019)**، وتطلب دراسة هذا الأثر وجود دليل ميداني لاختبار هذه العلاقة، لذلك **يصيغ الباحث الفرض الثاني** كما يلي:***لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع عند تطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية.***

كما خلص الباحث الى تباين الدراسات السابقة في أثر تطبيق المعايير الدولية على تخفيض عدم تماثل المعلومات **(Lious et al., 2016, Surianti & Yadiati, 2017, Salah & Abd-salam, 2019, Eng et al., 2019, Davern et al., 2019, Moura & Gupta, 2019)**. فخلص البعض الى ان تطبيقها يخفض عدم تماثل المعلومات **(يوسف،٢٠١٤، Mackenzie, et al. 2012, Joane et al. 2013, Philiph et al. ،2014، Garcia., Bastida.,2010, Latrids,2010)**. كما أن الدول الأكثر صرامة في تطبيقها تتحسن فيها جودة المعلومات المحاسبية مقارنة بالدول الأقل صرامة **(Wu & Zhang, 2019, Salah & Abd-salam, 2018, Karampinis & Hevas 2011)**. كما خلصت دراسات **(Murthy,2014، عبد المنعم ،٢٠١٥، سامي،٢٠١٦)** الى أن الوفاء بمتطلبات الإفصاح وفق IFRS 15 يحسن مستوي الإفصاح، ويخفض عدم تماثل المعلومات **(سليمان، ٢٠١٨، عمروش**

وفتيحة، ٢٠١٦، Nguyen& Kimura 2018). غير ان هذه الدراسات لم تختبر أثر تبني IFRS 15 خصيصا على تخفيض عدم تماثل المعلومات، لذلك يحتاج الامر الي تقديم دليل ميداني يدعم هذه النتيجة في السوق السعودي. ويسعى الباحث لتقديم هذا الدليل من خلال صياغة الفرض الثالث كما يلي: ***لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة في سوق الأسهم السعودي.***

ورغبة من الباحث في تعميق التحليل على مستوي القطاعات لتقديم دليل عملي ميداني على هذه العلاقة تم **صياغة الفرض الرابع** كما يلي: ***لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع على تطبيق IFRS 15 على عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة في سوق الأسهم السعودي***

كما خلص الباحث الى تباين الدراسات السابقة في أثر تطبيق المعايير الدولية عموما علي مستوي التحفظ المحاسبي، فذهب البعض الي انها أدت الي زيادته (**Lobo &Zhou, 2006, Hung & Subramanyam, 2007, Jermakowicz &Tomaszewski, 2008, Balsari, et al., 2010, Zhang, 2011, Goh & Li, 2011, Piot, et al., 2012, Bertin & Pham, Rahmani et al ,2015**) ، وذهب اخرون انها أدت الي انخفاضه (**Moya, 2013 2009, Piot, et al., 2010, Zeghal, et al., 2012, Lawrence, et al., 2013, Januarsi, 2014, &re, et al., 2015, Zeghal &Lahmar, 2016, &re, 2016** ،فرج ،٢٠١٩)، وتري مجموعة ثالثة عدم وجود تأثير (**Helman, 2008, Lara,et al.,2009, ،فرج،٢٠١٩**) .غير ان هذه الدراسات لم تختبر أثر تبني IFRS 15 خصيصا على مستوي التحفظ المحاسبي في السوق السعودي. لذلك يسعي الباحث الى تقديم دليل عملي ميداني عن أثر تطبيق IFRS 15 على مستوي التحفظ المحاسبي في هذا السوق، في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع. لذلك **يصيغ الباحث الفرض الخامس** كما يلي: ***لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على اختلاف مستوى التحفظ المحاسبى.***

ورغبة من الباحث في تعميق التحليل على مستوي القطاعات لتقديم دليل عملي ميداني على هذه العلاقة تم **صياغة الفرض السادس** كما يلي: ***لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع لتطبيق IFRS 15 على اختلاف مستوى التحفظ المحاسبى***

٣- الدراسة التطبيقية:

تركز الدراسة التطبيقية على أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي ١٥"الإيراد من العقود مع العملاء" على جودة التقارير المالية بالتطبيق على السوق السعودي، ويقاس هذا الأثر عن طريق المقارنة قبل تطبيق المعيار وبعده، حيث تعطي رقم صفر للفترات من عام ٢٠١٦ الى عام ٢٠١٧ قبل تبني المعيار، ويعطي رقم ١للفترات ٢٠١٨ الي ٢٠١٩بعد تطبيق المعيار. لتكون سلسلة زمنية قياسا على دراسات (**راشد،٢٠١٠، عبد الغني،٢٠١٧،Rutledge,et al.,2015**). ويتمثل إطار هذه الدراسة فيما يلي:

٣/١-مجتمع الدراسة والفترة الزمنية:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات السعودية المسجلة في تداول مع وجود تداول نشط على أسهمها خلال فترة الدراسة لمدة ٤ سنوات من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠١٩والمسجلة في قاعدة بلومبرج للبيانات وعددها ١٩١ شركة والتي تتوافر كل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة كاملة،

بالإضافة الى عدم تُغير السنة المالية خلال فترة الدراسة.ومن ثم تم استبعاد عدد ١٢ شركة لعدم توافر بعض هذه الشروط بها، ومن ثم تبلغ عدد الشركات المستخدمة في الدراسة ١٧٩ شركة والتي تستوفي كل المعايير المحددة بإجمالي عدد مشاهدات ٧١٦ مشاهدة، مقسمة الي ٧ قطاعات رئيسية. ويوضح الجدول التالي هذه القطاعات وعدد الشركات في كل قطاع:

جدول رقم (١) يوضح عدد الشركات السعودية المستخدمة في الدراسة مقسمة حسب القطاعات

القطاع	المواد الاساسية	الاتصالات	القطاع المالي	المنشآت الخدمية	الصناعات	العقارات	الاغذية	اجمالي
عدد الشركات	50	5	44	21	24	13	22	179
النسبة المئوية	28%	2.8%	24.5%	11.7%	13.4%	7.3%	12.3%	100%

٢/٣-أسلوب جمع البيانات:

تم تجميع البيانات من قاعدة **Bloomberg** لجميع القطاعات السعودية المسجلة.

٣/٣-متغيرات ونماذج الدراسة:

يوضح الجدول التالي رقم (٢) توصيفاً للمتغيرات التي سوف تتضمنها التحليلات الإحصائية.

جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة التطبيقية[١]

المتغير	نوع المتغير	قياس المتغير واهم الدراسات التي استخدمته
القيمة السوقية للسهم	تابع	كما هو موجود بالقاعدة (قايد، واخرون،٢٠١٨، الجرف، ٢٠١٧)
القيمة الدفترية للسهم	مستقل	حقوق الملكية ÷عدد الأسهم المتداولة. (الجرف، ٢٠١٧، بلال ،٢٠١٩، قايد، واخرون،٢٠١٨)،
الدخل التشغيلي	مستقل	كما هو موجود بالقاعدة (الجرف، ٢٠١٧)
ربحية السهم	مستقل	صافي الدخل ÷عدد الأسهم المتداولة (الحناوي، عبد الفتاح،٢٠١٥، Iddrisu,2015 Yassin, 2017
التحفظ المحاسبي	تابع	يقاس بنسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفتريةMTB (المدبولي،٢٠١٦، فرج ،٢٠١٩، راشد،٢٠١٠، Sarkar,2019 Karim &, De Souza et al, 2019, Rahmani et al ,2015، Roychowdhury&Watts,2007) .
عدم تماثل المعلومات (متوسط الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع)	تابع	متوسط الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع AVERAGE_BID_ASK_SPREAD هو مقياس مستخرج من بيانات السوق لقياس عدم تماثل المعلومات المحاسبية، ويحسب كما هو موجود بالقاعدة (Lious et al., 2016, Surianti & Yadiati, 2017, Salah & Abd-

[١] - لم يتم ادراج ملائمة المعلومات المحاسبية ضمن متغيرات الدراسة حيث سيتم الاستشهاد بأثر تطبيق المعيار عليها من خلال تفسير نتائج نموذج البحث، من خلال قيا س معامل التحديد المعدل R^2قبل تطبيق IFRS 15 وبعده للعلاقة بين سعر الاقفال للسهم كمتغير مستقل ومتغيرات القيمة الدفترية للسهم والربح التشغيلي وربح السهم ومعدل القيمة السوقية للقيمة الدفترية. فإذا تبين ارتفاع معامل التحديد بعد تطبيق المعيار عن قبله، دل ذلك على زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق المعيار **(حبيب، العوام،٢٠١٩، Karğın, 2013)**

المتغير	نوع المتغير	قياس المتغير واهم الدراسات التي استخدمته
		salam, 2019, Eng et al., 2019, Davern et al., 2019, Moura & Gupta, 2019)
حجم مكتب المراجعة	مستقل	تعطي رقم صفر إذا كان مكتب المراجعة ليس شريك مع الأربع الكبرى، ويعطي رقم ١ إذا كان منهم. (بدوي، ٢٠١٧، عبد الغني،٢٠١٧، Lee &Park,2013 ، (Bepari&Mollik,2015,Alfraih,2016
نسبة الرفع المالية	مستقل	تقاس بنسبة اجمالي الديون الي اجمالي الأصول. (عبد الغني،٢٠١٧، بلال،٢٠١٩، الحناوي، عبد الفتاح،٢٠١٥، حبيب والعوام،٢٠١٩، كساب ،٢٠١١ ,Watts Ajawder&Sarea,2016,Nikolaev, 2010, De Souza et 2003a al,2019, Jang & Rho, 2016
الأداء المالي للمنشأة	مستقل	العائد على الأصول (قايد، واخرون،٢٠١٨، الحناوي، عبد الفتاح،٢٠١٥، راشد،٢٠١٠، عبد الغني،٢٠١٧، Rutledge,et al.,2015 Jang & Rho (2016, Legoria et al.,2017,
حجم المنشأة	مستقل	يقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي الأصول، وتصنف حجم المنشأة كبير إذا كان اللوغاريتم القيمة السوقية لحقوق الملكية في بداية الفترة أكبر من الوسيط لكل شركات العينة (ابوعلي وآخرون، ٢٠١١، حسين، ٢٠١٥، حبيب والعوام،٢٠١٩، قايد، واخرون،٢٠١٨ Yousefinjad et al., 2017, De Souza et al 2019, Jang&RhoLegoria et al.2017،).
مضاعف سعر السهم	مستقل	كما هو موجود بالقاعدة

نماذج الدراسة:

يتم استخدام نموذجين مقترحين، ويتمثل النموذج الأول فيما يلي:

نموذج رقم (١) يوضح نموذج الانحدار الاول المستخدم

	$P_{ji} = \beta0 + \beta1\ X1_{ji} + \beta2\ X2_{ji} + \beta3\ X3_{ji} + \beta4\ X4_{ji} + \varepsilon.$
P_{ji}	يعبر عن سعر السهم (القيمة السوقية للسهم) في تاريخ الاقفال للشركة (j) في العام (i) قبل تطبيق IFRS 15 وبعده. وهو يمثل المتغير التابع.
$\beta\ 0$	يعبر عن المقدار الثابت لنموذج الانحدار.
$X1_{ji}$	يعبر عن القيمة الدفترية للسهم للشركة (j) في العام (i).
$X2_{ji}$	يعبر عن الدخل التشغيلي للشركة (j) في العام (i).
$X3_{ji}$	يعبر عن ربحية السهم للشركة (j) في العام (i).
$X4_{ji}$	يعبر عن التحفظ المحاسبي مقاسا ب MTB للشركة (j) في العام (i).
β1:B4	يعبر عن معاملات نموذج الانحدار المتدرج
ε	يعبر عن بواقي نموذج الانحدار المتدرج

ويمثل المتغير التابع في أسعار الأسهم، اما المتغيرات المستقلة فهي القيمة الدفترية للسهم والدخل التشغيلي وربح السهم ومعدل القيمة السوقية للقيمة الدفترية. ويتمثل سبب استخدام هذه المتغيرات المستقلة في تركيز البحث على معيار الإيرادات رقم ١٥ الذي يؤثر على هذه المؤشرات. ويطبق هذا النموذج على مستوي العينة ككل مرة، ثم يطبق مرة اخري على مستوي كل قطاع من قطاعات العينة. ويستخدم الباحث هذا النموذج لاختبار الفرض الأول والثاني.

نموذج رقم (٢) يوضح نموذج الانحدار الثاني المستخدم

$S_{ji} = \alpha0 + \alpha1\ X1_{ji} + \alpha2\ X2_{ji} + \alpha3\ X3_{ji} + \alpha4\ X4_{ji} + \alpha5\ X5_{ji} + \alpha6\ X6_{ji} + \varepsilon.$	
يعبر عن عدم تماثل المعلومات للشركة (j) في العام (i) قبل تطبيق IFRS 15 وبعده. وهو يمثل المتغير التابع.	S_{ji}
يعبر عن المقدار الثابت لنموذج الانحدار.	$\alpha 0$
يعبر عن نوع مكتب المراجعة للشركة (j) في العام (i)، حيث يعطي قيم ١ اذا كان من بين الأربعة الكبار او صفر ما دون ذلك	$X1_{ji}$
يعبر عن نسبة الرفع المالي للشركة (j) في العام (i).	$X2_{ji}$
يعبر عن العائد على الأصول للشركة (j) في العام (i).	$X3_{ji}$
يعبر عن حجم المنشأة للشركة (j) في العام (i).	$X4_{ji}$
يعبر عن ربح السهم للشركة (j) في العام (i).	$X5_{ji}$
يعبر عن مضاعف سعر السهم للشركة (j) في العام (i).	$X6_{ji}$
يعبر عن معاملات نموذج الانحدار المتدرج	$\alpha1:A6$
يعبر عن بواقي نموذج الانحدار المتدرج	ε

ويمثل المتغير التابع في عدم تماثل المعلومات في ظل تطبيق او عدم تطبيق IFRS 15 ، لبيان أثر المعيار على عدم تماثل المعلومات، اما المتغيرات المستقلة فهي نوع مكتب المراجعة ونسبة الرفع المالي والعائد على الأصول وحجم المنشأة وربحية السهم ومضاعف سعر السهم. ويتمثل سبب استخدام هذه المتغيرات المستقلة في تركيز الدراسات السابقة على هذه المتغيرات لتأثيرها على عدم تماثل المعلومات. ويطبق هذا النموذج على مستوي العينة ككل مرة، ثم يطبق مرة اخري على مستوي كل قطاع من قطاعات العينة. ويستخدم الباحث هذا النموذج لاختبار الفرض الثالث والرابع. كما يستخدم الباحث برنامج **SPSS**ونماذج الانحدار المتعدد، واختبار **ANOVA**، واختبار t الاحصائي.

٤/٣-اختبار فروض الدراسة التطبيقية:

١/٤/٣-*اختبار الفرض الأول: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية على مستوي الشركات السعودية.*

-تم اختبار هذا الفرض من خلال تطبيق النموذج المقترح الأول لتحديد العلاقة بين أسعار الأسهم كمتغير تابع مع القيمة الدفترية للسهم والربح التشغيلي وربح السهم ومعدل القيمة السوقية للقيمة الدفترية كمتغيرات مستقلة. ويتم التركيز على قياس مدي ملائمة المعلومات المحاسبية بحساب معامل التحديدR^2، ومعامل التحديد المعدل **Adj R^2** قبل تطبيق IFRS 15 وبعده، فإذا زاد هذين المعاملين بعد تطبيق المعيار عن قبله، دل ذلك على تحسن ملائمة المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق المعيار. ويلخص الجدول التالي رقم (٥) نتائج النماذج ونتيجة اختبار F من واقع جدول تحليل التباين،**ANOVA** وقيم معاملات الانحدار، للنموذج على مستوي جميع مفردات العينة للمتغيرات المستقلة:

جدول رقم (٣) نتائج التحليل الاحصائي لاختبار أثر تطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية

MB_ratio		B_V_PER_SHARE		Operating Income		EPS		إحصائية F		Adj R2	R2	بيان
Sig.	B	Sig.	B	Sig.	B	Sig.	B	F	Sig.			
.000	1.81	.000	.083	.000	.003	.00	.234	13.857	.000[a]	.126	.136	قبل التطبيق
.000	11.975	.000	2.156	.877	-2.920	.00	.141	773.409	.000b	.896	.898	بعد التطبيق

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل وإحصائية F بعد تطبيق IFRS 15 بمعدل يتجاوز ٧ مرات، حيث ارتفع R^2 من 13.6% الي 89.8%، كما ارتفع معامل التحديد المعدل من12.6% قبل التطبيق الي 89.6% بعد التطبيق المعيار، كما ارتفعت قيمة Fمن 13.857 الي 773.409. وتؤكد هذه المؤشرات بعضها البعض، مما يؤشر على تحسن ملائمة المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق IFRS 15 على مستوي السوق ككل، بمستوي معنوية 000.< ٥٪، مما يعني معنوية النموذج ككل. ومن ثم يتم رفض فرض العدم الأول، حيث زادت ملائمة المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق IFRS 15 بمستوي معنوية ٥٪، مما يحسن من جودة التقرير المالي. ويري الباحث منطقية هذه النتيجة من الناحية النظرية وفق ما ورد في الإطار النظري للبحث، كما تتفق مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسات (Karğın, 2013، حبيب والعوام، ٢٠١٩، الجرف،٢١٠٧) في أثر المعايير الدولية في تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية. كما يتضح من الجدول (٣) أيضا معنوية متغيرات ربح السهم والقيمة الدفترية للسهم ومعدل القيمة السوقية للقيمة الدفترية قبل تطبيق المعيار وبعده، كما ان معامل بيتا لهم قيم موجبة، مما يعني وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات وسعر السهم. وتعد هذه النتيجة منطقية لتأثر هذه المؤشرات بأي تغيير في متطلبات معيار الايراد. كما ان مستوي المعنوية للدخل التشغيلي معنوي قبل وبعد تطبيق المعيار، غير ان إشارة معامل بيتا اختلفت حيث كانت علاقة موجبة قبل تطبيق المعيار وأصبحت العلاقة عكسية بعد التطبيق. ويحتاج الامر مزيد من الدراسة حول أسباب تغير العلاقة من طردية الي عكسية.

٢/٤/٣ -اختبار الفرض الثاني: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع على تطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية.

تم اختبار هذا الفرض من خلال تحديد علاقة أسعار الأسهم كمتغير تابع مع القيمة الدفترية للسهم والربح التشغيلي وربح السهم ومعدل القيمة السوقية للقيمة الدفترية كمتغيرات مستقلة، وفق النموذج المقترح السابق الاول بالتطبيق على كل قطاع من القطاعات السبعة المكونة للسوق السعودي، ويلخص الجدول رقم (٤) التالي النتائج المقارنة قبل تطبيق IFRS 15 وبعده:

جدول رقم (٤) نتائج أثر تطبيق الIFRS 15 على اختلاف ملائمة المعلومات المحاسبية على مستوي القطاع

بيان	R^2		Adj R^2		إحصائية F			
					F		Sig.	
	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
قطاع المواد الاساسية	.626	.590	.615	.577	54.715	47.001	.000	.000
قطاع الاتصالات	.427	.663	.256	.562	2.488	6.562	.120	.010
القطاع المالي	.312	.461	.287	.442	12.672	23.989	.000	.000
المنشآت الخدمية	.040	.362	.036	.311	.529	7.172	.665	.001
الصناعات	.266	.240	.216	.189	5.327	4.641	.003	.007
العقارات	.470	.843	.403	.823	7.087	42.882	.001	.000
المواد الغذائية	.855	.879	.841	.868	62.769	77.478	.000	.000

يتبين من الجدول السابق وجود تحسن في معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل واحصائية F لقطاعات الاتصالات والقطاع المالي والمنشآت الخدمية والقطاع العقاري وقطاع المواد الغذائية بمستوي معنوية ٥٪، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mattei & Paoloni, 2019)، مما يعني وجود فروق معنوية في ملائمة المعلومات المحاسبية لهذه القطاعات بعد تطبيق المعيار، في حين لم تكن العلاقة معنوية بعد تطبيق

المعيار لقطاع الصناعات عند نفس مستوي المعنوية ٥٪. كما تبين ان قطاعي المواد الأساسية والصناعات لم تتحسن فيهما هذه المؤشرات قبل تطبيق المعيار وبعده بمستوي معنوية ٥٪. ولم يتمكن الباحث من تحديد معنوية الفروق قبل تطبيق المعيار وبعده، غير انه يرجح ان يكون سبب هذه النتيجة ارتفاع نسبة الأصول الثابتة في هذه القطاعات مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويحتاج الامر الي اجراء مزيد من الدراسة لمعرفة أسباب اختلاف نتائج هذين القطاعين.

ورغبة من الباحث في اجراء مزيد من الاختبارات لمعنوية الفروق في ملائمة المعلومات المحاسبية قبل وبعد تطبيق المعيار فقد استخدم نتائج معامل التحديد المعدل للقطاعات السبع المكونة للعينة باستخدام اختبار ويلكوكسون**Wilcoxon Signed Ranks Test** اللامعلمي نظراً لانخفاض حجم العينة (عدد القطاعات) والتي قد يؤدي إلى نتائج غير صحيحة عند استخدام الاختبارات المعلمية. ويلخص الجدول (٥) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (٥) نتائج Wilcoxon Signed Ranks Test

Sign Test Sig.	Test Statistics Sig.	Z	Sum of Ranks	
.016	.018	-2.366	.00	Negative Ranks
			28.00	Positive Ranks

يتبين من الجدول السابق أن مجموع الرتب الموجبة أكبر من مجموع الرتب السالبة بمستوي معنوية **018.**< ٥٪، مما يؤكد وجود فروق معنوية لمدي ملائمة المعلومات المحاسبية بين القطاعات المختلفة بعد تطبيق IFRS 15، وللتحقق من هذه النتيجة تم إعادة الاختبار باستخدام اختبار الإشارة **Sign Test** وأكدت نفس النتيجة السابقة بمستوي معنوية **016.** < **05.** ويري الباحث منطقية هذه النتائج نظريا، غير أنه يتحفظ عليها من الناحية الإحصائية نتيجة انخفاض عدد المشاهدات التي تم الاعتماد عليها (٧ قطاعات). لذلك يوصي بمزيد من البحث للتحقق من هذه النتيجة.

ويخلص الباحث من كل ما سبق الى رفض فرض العدم الثاني، حيث يختلف أثر تطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية باختلاف نوع القطاع. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسات (**عبد الله، ٢٠١٩، مرقص،٢٠١٨**) التي خلصت لاختلاف تأثير المعايير الدولية باختلاف القطاعات، غير ان الباحث يري ان الامر يحتاج مزيد من الدراسة لتحديد معنوية الفروق بين القطاعات قبل تطبيق المعيار وبعده.

٣/٤/٣ اختبار الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة في سوق الأسهم السعودي.

تم اختبار هذا الفرض من خلال قياس عدم تماثل المعلومات المحاسبية باستخدام مقياس متوسط الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع لأسهم جميع مفردات العينة، ويستخدم هذا المؤشر بشكل واسع (**Lious et al., 2016, Surianti & Yadiati, 2017, Salah & Abd-salam, 2019, Eng et al., 2019, Davern et al., 2019, Moura & Gupta, 2019**). وتم استخراج هذا المقياس من بيانات السوق وفق قاعدة بلومبرج، ويلخص الجدول رقم (٦) نتائج التحليل الاحصائي لأثر تطبيق الIFRS 15 على عدم تماثل المعلومات في ظل وجود المتغيرات الرقابية .

جدول رقم (٦) يوضح أثر تطبيق الIFRS 15 على عدم تماثل المعلومات باستخدام test- tفي ظل وجود ووجود المتغيرات الرقابية

بيان	Fاحصائية		IFRS15		مكتب المراجعة		Levarage		ROA		SIZE		EPS		price_Earn	
	Sig.	F	Sig.	B	Sig.	B	Sig.	B	Sig.	B	Sig.	B	Sig.	B	Sig.	B
الاثر	.000	25.739	.000	-.028	.393	-.006	.000	-.001	.00	.001	.652	.001	.00	.00	.056	-7.16

يتبين من الجدول رقم (٨) السابق ان النموذج ككل معنوي، حيث يتضح أن مستوي المعنوية لأثر تطبيق المعيار**000.**< ٥٪، ويؤكد ذلك ارتفاع قيمة F. مما يعني وجود فروق معنوية لأثر تطبيق IFRS 15 على عدم تماثل المعلومات، حيث خفض تطبيق IFRS 15 عدم تماثل المعلومات بشكل معنوي على مستوي السوق السعودي ككل. وتدعم تلك النتيجة أن تبني المعايير الدولية يخفض عدم تماثل المعلومات، بما يتفق مع نتيجة دراسات**(Boubaker et al. 2018, Mashayekhi & Gao & Sidhu, 2018 Kalhornia 2016, Biddle et al. 2009, Lambert et al., 2007)، أبو العلا ٢٠١٨؛ Chen et al. 2013)**، ومع الإطار النظري للبحث. وللتحقق من هذه النتيجة تم إعادة التحليل بعد إدخال مجموعة من المتغيرات الرقابية التي قد تؤثر على عدم تماثل المعلومات وهي حجم المنشأة ونسبة الرفع المالية ومعدل العائد على الأصول وربحية السهم ومضاعف سعر السهم وما إذا كان مكتب المراجعة من بين الأربعة الكبار من عدمه، ولم تختلف النتائج بمستوي المعنوية **000.**< ٥٪، مما يعني وجود فروق معنوية لأثر تطبيق IFRS 15 على عدم التماثل في ظل المتغيرات الرقابية، حيث خفض تطبيق IFRS 15 من عدم تماثل المعلومات بشكل معنوي في ظل المتغيرات الرقابية. كما تبين ان B لحجم المنشأة موجبة بمعني وجود تأثير إيجابي طردي لحجم المنشأة على عدم تماثل المعلومات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **(حبيب والعوام،٢٠١٩)**. كما يتبين من الجدول (٨) أيضا عند تحليل المتغيرات الرقابية ان نسبة الرفع المالية ومعدل العائد على الأصول وربحية السهم معنوية، ولمضاعف سعر السهم قريبة من المعنوية عند ٥٪ حيث بلغ مستوي المعنوية ٥,٦٪، كما تبين ان B سالبة لنسبة الرفع المالية ومضاعف سعر السهم، مما يعني وجود علاقة عكسية لهذين المتغيرين على ملائمة المعلومات المحاسبية، ووجود تأثير عكسي لهما علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وتتفق نتيجة نسبة الرفع المالية مع دراسة **(حبيب والعوام،٢٠١٩)**، في حين ان مكتب المراجعة وحجم المنشأة غير معنوي بما يتفق مع دراسة **(المدبولي، ٢٠١٦،السواح،٢٠١٩)**.

يخلص الباحث من التحليل السابق الي رفض الفرض الثالث، حيث يخفض تطبيق IFRS 15 من عدم تماثل المعلومات بشكل معنوي في سوق الأسهم السعودي.

٤/٤/٣ -اختبار الفرض الرابع: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع عند تطبيق IFRS 15 على عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة في سوق الأسهم السعودي

تم اختبار هذا الفرض على مستوي القطاعات لتقديم دليل عملي ميداني على هذه العلاقة رغبة من الباحث في تعميق التحليل، ويلخص الجدول التالي رقم (٧) النتائج

جدول رقم (٧) يوضح أثر تطبيق الIFRS 15 على عدم تماثل المعلومات على مستوي القطاعات باستخدام t-test

بيان	B	t	Sig.
قطاع المواد الاساسية	.012	.653	.515
قطاع الاتصالات	-.075-	-1.262-	.219
القطاع المالي	-.064-	-3.868-	.000
قطاع المنشآت الخدمية	.016	.641	.523
قطاع الصناعات	-.056-	-4.375-	.000
قطاع العقارات	-.005-	-.286-	.776
قطاع المواد الغذائية	.013	.199	.843

ويتبين من الجدول السابق اختلاف النتائج بين القطاعات وبعضها البعض، حيث يتضح ان العلاقة معنوية للقطاع المالي وقطاع الصناعات، ولكنها غير معنوية لبقية القطاعات. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الفرض الثاني ومع نتيجة دراسة (عبد الله ،٢٠١٩) التي خلصت الي تباين القطاعات المختلفة في أثر تطبيق المعايير الدولية على تخفيض عدم تماثل المعلومات، كما تبين ان العلاقة طردية لقطاعات المواد الأساسية والمنشآت الخدمية والمواد الغذائية، في حين تكون هذه العلاقة عكسية لبقية القطاعات. ويحتاج الأمر الى مزيد من الدراسة حول هذه العلاقات.

٣/٤/٥-اختبار الفرض الخامس: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي.

تم اختبار هذا الفرض من خلال قياس مستوي التحفظ المحاسبي وفق مقياس القيمة السوقية للقيمة الدفترية **(MB_ratio)** لجميع مفردات العينة وفق قاعدة بلومبرج قبل تطبيق IFRS 15 وبعده، ويلخص الجدول التالي رقم (٨) نتائج التحليل الاحصائي:

جدول رقم (٨) نتائج أثر تطبيق الIFRS 15 على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي للعينة

بيان	B	t	Fاحصائية	Sig.
جميع مفردات العينة	-.232-	-1.304-	1.701	.193

يتبين من نتائج الجدول السابق أن تطبيق **IFRS 15** لم يؤثر على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي بشكل معنوي على السوق السعودي ككل لجميع مفردات العينة، حيث تبين ان مستوي المعنوية .193>٥٪. مما يعني عدم وجود فروق معنوية لأثر تطبيق IFRS 15 على مستوي التحفظ المحاسبي، ويؤكد نفس النتيجة انخفاض قيمة F حيث بلغت 1.701. كما ان العلاقة عكسية بين تطبيق المعيار ومستوى التحفظ المحاسبي. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (أبو العلا،٢٠١٨) في مصر، التي خلصت إلى أن تبني المعايير الدولية أدى إلى تأثير معنوي إيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي. يخلص الباحث من التحليل السابق الي رفض الفرض الخامس، حيث لا يوجد فروق معنوية لأثر تطبيق IFRS 15 على مستوي التحفظ المحاسبي في سوق الأسهم السعودي. كما تتبين من عمود B أن العلاقة سلبية على مستوي السوق ككل.

٤/٤/٦-اختبار الفرض السادس: لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لنوع القطاع عند تطبيق IFRS 15 على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي

تم اختبار هذا الفرض على مستوي القطاعات لتقديم دليل عملي ميداني على هذه العلاقة رغبة من الباحث في تعميق التحليل، ورغبة من الباحث في تعميق التحليل، ويلخص الجدول التالي رقم (١١) نتائج التحليل الاحصائي:

جدول رقم (١١) نتائج أثر تطبيق الIFRS 15 على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي علي المستوي القطاعي

بيان	B	t	Sig.
قطاع المواد الاساسية	-.140-	-1.127-	.261
قطاع الاتصالات	.216	.303	.764
القطاع المالي	-.288-	-1.407-	.161
المنشآت الخدمية	-.358-	-1.235-	.220
الصناعات	-1.064-	-.968-	.335
العقارات	.659	.955	.344
المواد الغذائية	.076	.203	.203

يتبين من الجدول السابق ان جميع مستويات المعنوية لكل القطاعات> ٥٪، مما يعني عدم تأثر مستوي التحفظ المحاسبي بتطبيق المعيار١٥ لكل القطاعات. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (**حبيب والعوام،٢٠١٩**). كما تختلف العلاقات بين القطاعات فبعض القطاعات تكون العلاقة طردية بين تطبيق IFRS 15 ومستوي التحفظ المحاسبي مثل قطاع الاتصالات والعقارات والمواد الغذائية. وبعض القطاعات تكون علاقاتها سلبية مثل قطاعات المواد الأساسية، والقطاع المالي، والمنشآت الخدمية، والصناعات. يخلص الباحث الى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 15 على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي فيما بين القطاعات المختلفة. ويحتاج هذا الامر دراسة مستفيضة لبيان أسباب اختلاف شكل العلاقة بسبب اختلاف القطاعات.

٤- النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

٤/١-النتائج:

هدفت الدراسة الى تقييم أثر معيار IFRS 15 على جودة التقارير المالية في السوق السعودي، باستخدام ثلاث مقاييس لقياس جودة التقارير المالية هي ملائمة المعلومات المحاسبية وعدم تماثل المعلومات ومستوي التحفظ المحاسبي. ولقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

١- يتطلب المعيار **IFRS 15** تطبيق نموذج ذو خمس خطوات هي تحديد العقد، تحديد التزامات الأداء بالعقد، قياس ثمن العملية، تخصيص ثمن العملية على التزامات الأداء بالعقد، الاعتراف بالإيراد عند تحقق التزام الأداء.

٢- يؤدي تطبيق IFRS 15 الى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية، حيث ارتفع معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل وإحصائية F بعد تطبيق IFRS 15 عن قبله، بمعدل يتجاوز ٧ مرات بمستوي معنوية ٥٪. وتتمثل اهم العوامل المؤثرة في الملائمة في القيمة الدفترية للسهم والربح التشغيلي وربح السهم والقيمة السوقية للقيمة الدفترية والقيمة العادلة.

٣- يختلف تأثير تطبيق IFRS 15 على تحسن ملائمة المعلومات المحاسبية بين القطاعات الاقتصادية، حيث تحسن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل ومقياس F لقطاعات الاتصالات والقطاع المالي والمنشآت الخدمية والقطاع العقاري وقطاع المواد الغذائية بمستوي معنوية ٥٪، في حين لم تكن العلاقة معنوية عند مستوي ٥٪ لقطاع الصناعات. كما لم تتغير هذه العلاقة نتيجة تطبيق IFRS 15 في قطاع المواد الأساسية.

٤- يخفض تطبيق IFRS 15 من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بمستوي معنوية ٥٪، نتيجة زيادة متطلبات الإفصاح عن المعلومات الكمية والوصفية المرتبطة بالإيرادات. وعند إدخال المتغيرات الرقابية (حجم المنشأة ونسبة الرفع المالية ومعدل العائد على الأصول وربحية السهم ومضاعف سعر السهم ونوع مكتب المراجعة) لم تختلف النتائج. كما تبين ان العلاقة بحجم المنشأة معنوية طردية. والعلاقة مع نسبة الرفع المالية ومعدل العائد على الأصول وربحية السهم معنوية، في حين تكون هذه العلاقة عكسية مع نسبة الرفع المالية ومضاعف سعر السهم. كما تبين اختلاف النتائج فيما بين القطاعات وبعضها البعض. ويزداد الامر تعقيدا نتيجة إنتشار التجارة الإلكترونية.

٥- لم يؤثر تطبيق الIFRS 15 على اختلاف مستوي التحفظ المحاسبي بشكل معنوي على السوق السعودي بمستوي معنوية٥٪. كما تبين ان العلاقة عكسية على مستوي السوق ككل، في حين تختلف بين القطاعات، فالبعض علاقته طردية مثل قطاع الاتصالات والعقارات والمواد الغذائية. والبعض علاقاتها عكسية مثل قطاعات المواد الأساسية، والقطاع المالي، والمنشآت الخدمية، والصناعات. وتتمثل اهم المتغيرات المؤثرة في مستوي التحفظ المحاسبي في حجم المنشأة ونسبة الرفع المالية ونوع القطاع وسعر السهم وحجم مكتب المراجعة.

٢/٤- التوصيات:

١- عقد دورات تدريبية للمحاسبين حول متطلبات المحاسبة عن الإيراد IFRS 15، وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات للوفاء بمتطلبات الإفصاح عن البيانات الوصفية والكمية المرتبطة بالإيراد وأثر ذلك على تحسين جودة التقارير المالية .

٢- إعداد البنية التحتية المناسبة لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية وتجهيز الأجهزة والبرامج اللازمة لتطبيق IFRS 15، لتناسب نظم التجارة الإلكترونية في أوقات الازمات مثل ازمة كوفيد ١٩.

٤- دعم الشركات لزيادة نسبة تمثيل المرأة في مجالس الإدارة ليكون هناك تنوع جنسي في مجالس الادارات، لتقليل عدم تماثل المعلومات وتحسين مستويات الإفصاح مما يحسن من سوق الأسهم.

٥- إجراء مزيد من الدراسات حول علاقة IFRS 15 بملائمة المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الالكترونية، لبيان صعوبات تطبيق معيار الايرادات في ظل التجارة الالكترونية.

٣/٤-البحوث المستقبلية المقترحة:

نظرا لأهمية موضوع الاعتراف بالإيراد في ضوء IFRS 15 وجودة التقارير المالية فى سوق الأوراق المالية السعودي بقطاعاته المختلفة، لذلك يقترح الباحث اجراء دراسات حول الموضوعات التالية:

١- دراسة أسباب اختلاف استجابة القطاعات الاقتصادية لتطبيق IFRS 15 على ملائمة المعلومات المحاسبية، وبصفة خاصة لقطاعي الصناعات والمواد الأساسية.

٢- دراسة العلاقة بين فعالية آليات الحوكمة وجودة الايراد في ظل IFRS 15.

٣- دراسة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات، وخاصة أمن نظم المعلومات المحاسبية والإفصاح الإلكتروني على جودة الايراد في ظل IFRS 15.

٤- دراسة أثر العلاقة المشتركة بين تطبيق IFRS 15 ومستوي التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية، مع مراعاة أثر طبيعة ونوع عمل القطاع على هذه العلاقة.

٥- دراسة اختلاف أثر العوامل الثقافية على ملائمة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق IFRS 15 فيما بين الدول وبعضها البعض.

٥- قائمة المراجع:

٥/١-المراجع باللغة العربية:

-أبو علوه، محمد حسين سلامة، جمال عادل الشرايري،٢٠١٩، مدي إدراك المنشآت المساهمة العامة الأردنية لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 15 من وجهة نظر المحاسبين القانونين الاردنين، ***رسالة ماجستير***، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ص ١: ١٠٢

-أحمد، سامح محمد ،٢٠١٢، أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وإنعكاسها على التوزيعات النقدية في المنشآت الصناعية المساهمة المصرية "، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، المجلد ٨،العدد الرابع، ص ص ٧٣٦: ٧٦١.

-الابياري، هشام فاروق ،٢٠١١، أثر أتعاب المراجعة الخارجية Audit Feesعلى جودة الأرباح Earnings Qualityمنشأت الأعمال: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المصرية "، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل***، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص ٨٩ :١٥٤.

-الاسكاف، ملهم غسان، شهيد، رزان حسين،٢٠١٨، قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية***، جامعة القدس المفتوحة، ع ٤٤، ص ٢٤٨-٢٦٤.

-الجرف، ياسر أحمد السيد محمد،٢٠١٧، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية وأثره على ملاءمة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية تطبيقية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢١، ع٤، ص ١٠٥٤-١١٠٧

-الحلو، نادية إبراهيم أحمد على ،٢٠١٨، مشاكل الاعتراف بالإيراد في التجارة الالكترونية وأثرها على موضوعية قياس الدخل المحاسبي "مع دراسة تطبيقية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

-الخريصات، براءة شاهين، خالد جمال الجعارات، ٢٠١٧، أثر التحول لتطبيق المعيار IFRS 15على الاعتراف بالايراد من العقود مع العملاء: دراسة حالة شركة الاتصالات الأردنية اورنج، ***رسالة ماجستير***، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. ص ١:٩٠.

-السواح، تامر إبراهيم ،٢٠١٩، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي للقراءة – دراسة تطبيقية على المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، العدد الثالث - المجلد الثالث – سبتمبر، ص ٢٦٧-٣٣٤.

-العباس، شروق احمد راشد، عبد الرحمن خالد الدلابيج،٢٠١٩، أثر معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 15 على إدارة الأرباح، ***رسالة ماجستير***، جامعة ال البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ص ١: ١٢٩.

المدبولي، داليا محمد خيري. (٢٠١٦). تحليل العلاقة بين جودة التقارير المالية وبعض الخصائص التشغيلية للشركات وتكلفة التمويل بالمديونية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية، ***مجلة الفكر المحاسبي***.856-789 ,(4)*20*

-المليجي، هشام حسن عواد،٢٠١٥، مشكلات التحاسب الضريبي عن إيرادات شركات الحوسبة السحابية في ضوء معيار التقرير المالي رقم ١٥ المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين بعنوان: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية - ***الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب*** – مصر، المجلد٣، يونيه ، ص ص ١: ٢٤.

-امين، عكوش محمد، كشرود بشير،٢٠١٩، جودة المعلومات المحاسبية بين ملاءمة القيمة العادلة و موثوقية التكلفة التاريخية، ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف - مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ع ١، ص ٢٢٣-٢٣٨.

-بخات، حمدان إبراهيم ضو البيت، محمد، علي محمد علي،٢٠١٩، المحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، جامعة النيلين -***كلية الدراسات العليا***، مج ,١٤ع٥، ص ٢٥٦-٢٧٢.

-بخيت، محمد بهاء الدين، آسر حسن عزالدين،٢٠١٨، تأثير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على الربحية -دراسة تطبيقية على المنشآت الصناعية النشطة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٧، ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، قسم المحاسبة - كلية التجارة، الإسكندرية، المجلد ٢،العدد ٢، ص ص ١ :٤٦.

-بدوي، هبة الله عبد السلام،٢٠١٧، أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل، ***مجلة الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢١، ع ٤، ص ١٦٠-٢١٢.

-بلال، السيد حسن سالم، ٢٠١٩، ملائمة المعلومات المحاسبية لبدائل عرض الدخل الشامل: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة السعودية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٣،ع٢، ص ١-٦١

-جابر، خالد فتحي،٢٠١٨، أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 على التقارير المالية لشركات الاتصالات المصرية: دراسة تطبيقية، ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، جامعة بني سويف - كلية التجارة، عدد ٣، ص ١-٥٢.

-حبيب، سمر جمال، عاطف العوام، تحليل العوامل المؤثرة على بيئة المعلومات وانعكاسها على ملائمة المعلومات المحاسبية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق رأس المال المصرية، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، جامعة عين شمس، كلية التجارة، العدد ١، ٢٠١٩، ص ٢٤٨:٢٢٧.

-حسين، علاء ،٢٠١٥، قياس وتفسير العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات المتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد١، ص ٢٣٧-٣١٣.

-حسين، مهند سعدي أحمد، ٢٠١٥، أثر لجان التدقيق في تحسين مستوي جودة الأرباح في المنشآت الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية المساهمة العامة "، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية الأعمال – جامعة الشرق الأوسط، ص ص ١: ١٥١.

-خالد، سارة عبد الناصر حسين، أسامة محمد محي الدين، محمود عبد الفتاح إبراهيم، مصطفي عطية الغندور ،٢٠١٥، دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن الإيراد وأثرها على جودة التقارير المالية، ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مجلد ٣٩، عدد ٤، ص ٣٨٥-٤٢٠.

-خميس، حسن كامل فرج،٢٠١٨، اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي: دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة، ***مجلة الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٢، ع١، ص ٨٦-١٢٢:

-دواق، سميرة، عباس فرحات،٢٠١٩، الشفافية في الإفصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، ***مجلة العلوم الإدارية والمالية***، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، مج ٣، عدد١، ص ص ١١:٢٧.

-رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان ،٢٠١٧، أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدوليةIFRS ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، جامعة محمد الأول، ***كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية***، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع٦، ٢٠١٧، ص ص ٣١٠: ٣٣٨.

-سامي، أحمد يسرى أمين،٢٠١٦، دور معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تخفيض عدم تماثل المعلومات لدى المستثمرين في البورصة، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، مج ٧، ع٣، ص ٢٨٦:٢٦٠.

-شعيب، عيد فتحي شعبان،٢٠١٣، تطوير وظيفة القياس المحاسبي فى ظل التجارة الإلكترونية بالتطبيق على المنشآت المصرية العاملة فى مجال التجارة الإلكترونية. ***رسالة ماجستير غير منشورة***. كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنى سويف.

-صالح، رضا إبراهيم عبد القادر، كمال، عبد السلام، نوفل، محمد عبدالله يوسف ،٢٠١٧، أثر تطبيق المعيار الدولي: IFRS 15دراسة ميدانية على بيئة الأعمال المصرية، ***مجلة الدراسات التجارية المعاصرة***، جامعة كفر الشيخ - كلية التجارة، ديسمبر، ع ٣، ص ص ١-٥٣.

-عبد الغني، السيدة مختار، ٢٠١٧، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة المنشأة مع التطبيق على الشراكات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

-عيد، سالم سالمان ،٢٠١٨، أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥الايراد من العقود مع العملاء على جودة التقارير المالية، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، مج ٩ ع ٢، ص ص ١٩٩- ٢٢٠.

-فرج، هاني خليل ،٢٠١٩، أثر تبنى معايير التقرير المالي الدولية على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم
المالية– دراسة تطبيقية على المنشآت المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من ٣١٠٧-٢٠١٣ ***مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية***، العدد الثاني- المجلد الثالث – مايو، ص ص ١٠٩-١٧٢.

-فودة، السيد أحمد محمود،٢٠١٦ أثر الأزمات المالية والسياسية على علاقة التحفظ المحاسبي بملائمة المعلومات المحاسبية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم: دراسة اختبارية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج٢٠، ع٤، ص ص ٥٨٥-٦٥٠:

-قايد، متولي أحمد السيد، هويدى، علي محمد حسن، البسام، صادق محمد، ٢٠١٨، ملائمة المعلومات المحاسبية لمحتويات التقارير المالية وتقييم حقوق الملكية: دراسة اختبارية على سوق الأوراق المالية الكويتية، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة***، جامعة عين شمس - كلية التجارة، ع ١، ص ص ٥٨٩-٦٣٨.

-مرقص، أكرم سامي ،٢٠١٨، تحليل العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء تطبيق معايير تطبيقية دراسة،IFRS ***مجلة الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج ٢٢، ع ٢، ص ص ١٠: ٥٤.

-مصطفى، سيد محمد سيد،٢٠١٤، نموذج مقترح للمحاسبة عن الإيراد فى ضوء المتغيرات المعاصرة "دراسة اختبارية". ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

-مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، ٢٠١٣، أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية: دراسة نظرية تطبيقية " ، ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل*** ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الرابع، ص ص ١:٥٩.

-هاشم، هبة جمال ،٢٠١٨، تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية وأثره على العملاء مع العقود من الإيرادات ١٥ IFRSمصداقية وجودة التقارير المالية، ***مجلة الفكر المحاسبي***، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد ٢٢، عدد ١، ص ٣٥٦:٤٠٨

-هيكل فوزي،٢٠١٥، تقييم أثر الافصاح عن إيرادات العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة وفق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 : دراسة ميدانية، ***مجلة البحوث المحاسبية***، كلية التجارة ،جامعة طنطا، عدد ٢،ديسمبر، ص ص ٣٥٦:٣١٢.

٢/٥-المراجع باللغة الإنجليزية:

-Abdioglu .S., Bamiatzi . V., Cavusgil T., Khurshed A., Stathopoulos K., (2015). Information Asymmetry, Disclosure And Foreign Institutional Investment: An Empirical Investigation Of The Impact Of The Sarbanes-Oxley Act. ***International Business Review*** (24) 902–915.

-Al-Hroot, Yusuf Ali, Laith Akram, Muflih AL-Qudah, Faris Irsheid & Audeh Alkharabsha ،2017, "The Effect Of The Global Financial Crisis On The Level Of Accounting Conservatism In Commercial Banks-Evidence From Jordan", ***International Journal Of Business & Management***, Vol 12m, No 2.

-Al-Slehat, Z. A. F. (2020). Impact Of Financial Leverage, Size And Assets Structure On Firm Value: Evidence From Industrial Sector, Jordan. ***International Business Research***, *13*(1), 109-120.

-André, P., Filip, A., & Paugam, L. (2015). The Effect Of Mandatory IFRS Adoption On Conditional Conservatism In Europe. ***Journal Of Business Finance & Accounting***, *42*(3-4), 482-514.

-Balsari, C., S. Ozkan & G. Durak.2010. Earnings Conservatism In Pre - & Post - IFRS Periods In Turkey: Panel Data Evidence On The Firm Specific Factors. ***Accounting & Management Information Systems***, Vol. 9 Issue 3:403-421.

-Basu, S. 2001.The Conservatism Principle & Asymmetric Timeliness Of Earnings. ***Journal Of Accounting & Economics***, Vol.24: 30-37.

-Beest, F. V., Braam, G. J. M., & Boelens, S. (2009). Quality Of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics.

-Bohusova, H., & Nerudova, D. (2009). US GAAP & IFRS Convergence In The Area Of Revenue Recognition. Economics & Management, (14), 12-19.

-Boubaker, S., Houcine, A., Ftiti, Z., & Masri, H. (2018). Does Audit Quality Affect Firms' Investment Efficiency?. ***Journal Of The Operational Research Society***, *69*(10), 1688-1699.

-Bepari, M. & A. Mollik. 2015. Effect Of Audit Quality & Accounting & Finance Backgrounds Of Budit Committee Members On Firms'

Compliance With IFRS For Goodwill Impairment Testing. ***Journal Of Applied Accounting Research***, Vol. 16, No. 2: 196 – 220.

-Bertin, M. & J. Moya,2013, The Effect Of M&Atory IFRS Adoption On Accounting Conservatism Of Reported Earnings Evidence From Chilean Firms. ***Academia Revista Latinoamericana De Administracio´N***, Vol. 26, No. 1: 139-169.

-Bohusova, H., & Nerudova, D. (2009). US GAAP & IFRS Convergence In The Area Of Revenue Recognition. ***Economics & Management***, (14), 12-19.

-Bruce Mackenzie,Tapiwa Njikizana,Danie Coetsee,Raymond Chamboko,Blaise,Brandon Hanekom,Edwin Selbst.(2014). "Introduction To International Financial Reporting Standards".***John Wiley &Sons***.

-Bushee, B. J., Gow, I. D.,& Taylor,D. J.(2018). Linguistic Complexity In Firm Disclosures:Obfuscation Or Information? ***Journal Of Accounting Research***,56(1), 85-121.

-Bushman, R.M & J.D. Piotroski. 2006. Financial Reporting Incentives For Conservative Accounting: The Influence Of Legal & Political Institutions. ***Journal Of Accounting & Economics***. Vol. 42:1-07-148.

-Chebaane, S., & Othman, H. B. (2014). The Impact Of IFRS Adoption On Value Relevance Of Earnings And Book Value Of Equity: The Case Of Emerging Markets In African And Asian Regions. ***Procedia-Social And Behavioral Sciences***, *145*, 70-80.

-Chen, T. ,2016, Internal Control, Life Cycle & Earnings Quality—An Empirical Analysis From Chinese Market. Open ***Journal Of Business & Management***, 4(02), 301.

-Cheung, E., Evans, E., & Wright, S. (2010). An Historical Review Of Quality In Financial Reporting In Australia. ***Pacific Accounting Review***.

-Chi, W., & Wang, C. (2010). Accounting Conservatism In A Setting Of Information Asymmetry Between Majority And Minority Shareholders. ***The International Journal Of Accounting***, *45*(4), 465-489.

-Choubey, S. (2015). Strategic Planning Through BCG Growth Share Matrix. ***The Management Accountant Journal***, 50(12), 60-62.

-Da Silva, R. L. M., & Nardi, P. C. C. ,2017, Full Adoption Of Ifrss In Brazil: Earnings Quality & The Cost Of Equity Capital. ***Research In International Business & Finance.***
-Dichev, I. D., Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. ,2013, Earnings Quality: Evidence From The Field. ***Journal Of Accounting & Economics***, 56(2),1-33.

- Dalkilic, A. F. (2014). The Real Step In Convergence Project: A Paradigm Shift From Revenue Recognition To Revenue From Contracts With Customers. ***International Journal Of Contemporary Economics And Administrative Sciences***, *4*(3-4), 67-84.

-Da Silva, R. L. M., & Nardi, P. C. C. (2017). Full Adoption Of Ifrss In Brazil: Earnings Quality And The Cost Of Equity Capital. ***Research In International Business And Finance***, *42*, 1057-1073.

-De Souza, J. A. S., Rissatti, J. C., Rover, S., & Borba, J. A. (2019).The Linguistic Complexities Of Narrative Accounting Disclosure On Financial Statements: An Analysis Based On Readability Charac-Teristics. ***Research In International Business & Finance***, 48, 59-74.

-Demaline, C. J. ,2018, Firm Performance & Readability Of The Manager's Disclosures: A Causal-Comparative Study (***Doctoral Dissertation,*** Gr& Canyon University.

-Du, N., K. Stevens, & J. Mcenroe. 2015. The Effects Of Comprehensive Income On Investors' Judgments: An Investigation Of One-Statement Vs. Two-Statement Presentation Formats. ***Accounting Research Journal*** 28(3): 284-299.

-Financial Accounting Standers Board (FASB). (2010). Conceptual Framework For Financial Reporting***. Statement Of Financial Accounting Concepts No. 8.***

-Goh, B.W. & D. Li .2011**.** Internal Controls & Conditional Conservatism, ***The Accounting Review***, Vol. 86, No.3:975-1005.
-Gong, J. & S. Wang. 2016. Changes In The Value Relevance Of Research & Development Expenses After IFRS Adoption. ***Advances In Accounting***, Vol.35:49-61.

-Hassan, M. K., Abu Abbas, B., &Garas, S. N. ,2019, Readability, Governance & Performance: A Test Of The Obfuscation Hypothesis In Qatari Listed Firms. Corporate Governance: ***The International Journal Of Business In Society***, 19(2), 270-298.

-Hung, M., & K. Subramanyam. 2007. Financial Statement Effects Of Adopting International Accounting Standards: The Case Of Germany. ***Review Of Accounting Studies***,12(4):623-657.

-Hu, J., Li, A. Y., & Zhang, F. F. (2014). Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment? ***Journal Of International Accounting, Auditing And Taxation***, *23*(1), 32-43.

-IASB, I. (2014). IFRS 15 Revenue From Contracts With Customers. ***IFRS*** Foundation Publication Department, 3-87.

-Januarsi, Y., & Hartanto, T. (2015). IFRS Convergence, Accounting Conservatism, And Examination On Moderating Effect Of Woman Presence In Audit Committee In Indonesia. ***Review Of Integrative Business And Economics Research***, *4*(1), 176-183.

-Jermakowicz, E., & S. Tomaszewski,(2008), Implementing IFRS From The Perspective Of EU Publicly Traded Companies. ***Journal Of International Accounting***, Auditing & Taxation, 15(2(: 170-196.

-Jinshuai Hu, Annie Yuansha Li And Zhang, Feida (Frank),(2014) Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment?, ***Journal Of International Accounting, Auditing And Taxation,*** *Vol. 23, Issue 1, 32-43.*

-Jonnalagedda, S. (2011). Revenue Generation In The Information Era: Opportunities And Challenges. ***IIMB Management Review***, *23*(1), 51-63.

- Karim, M. A., & Sarkar, S. (2019). Auditors' Quality, Footnotes, And Earnings Persistence. ***Managerial Finance***.

-Karğın, S. (2013). The Impact Of IFRS On The Value Relevance Of Accounting Information: Evidence From Turkish Firms. ***International Journal Of Economics & Finance***, 5(4), 71-80.

-Kim, J. H. 2017. Value Relevance Of Other Comprehensive Income After Accounting Standards Update 2011- 05. ***Academy Of Accounting & Financial Studies Journal*** 21(3): 1-13.

-Kogan, A., Sudit, F., & Vasarhelyi, M. (2009). The Future Of Accounting & Electronic Commerce On The Internet. ***Texas CPA***.

-Iatridis, G. (2010). International Financial Reporting Standards And The Quality Of Financial Statement Information. ***International Review Of Financial Analysis***, *19*(3), 193-204.

-Lawrence, A., R. Sloan& Y. Sun,2013, Non- Discretionary Conservatism: Evidence & Implications. ***Journal Of Accounting & Economics***, Vol. 56, No. 2:112–133.

-Lee, C. & M.S. Park.2013. Subjectivity In Fair-Value Estimates, Audit Quality & Informativeness Of Other Comprehensive Income.Advances In Accounting, ***Incorporating Advances In International Accounting***. Vol. 29: 218–231.

- Lin, S. W., Ramond, O. J., & Casta, J. F. (2007). Value Relevance Of Comprehensive Income And Its Components: Evidence From Major European Capital Markets. ***Unpublished Paper. Universite Of Paris Dauphine, Paris, France***.

-Lobo, G.& J. Zhou,2006, Did Conservatism In Financial Reporting Increase After The Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence. ***Accounting Horizons***, Vol.20, No.1:57-73.

-Legoria, J., Reichelt, K. J., & Soileau, J. S. (2017), Auditors Disclosure Quality: The Case Of Major Customer Disclosures. ***Auditing: A Journal Of Practice & Theory***, 37(3(, 163-189.

- Luo, J. H., Li, X., & Chen, H. ,2018, Annual Report Readability Corporate Agency Costs. China, ***Journal Of Accounting Research***, 11(-3(, 187-212.

-Mackenzie, B., Coetsee, D., Njikizana, T., Chamboko, R., Colyvas, B., & Hanekom, B. (2012). *Wiley IFRS 2013****: Interpretation And Application Of International Financial Reporting Standards***. John Wiley & Sons.

-Mattei, G., & Paoloni, N. (2019). Understanding The Potential Impact Of IFRS 15 On The Telecommunication Listed Companies, By The

Disclosures' Study. ***International Journal Of Business And Management***, 14(1), 169-179.

-Mashayekhi, B., & Kalhornia, H. (2016). Relationship Between Financial Reporting Transparency And Investment Efficiency: Evidence From Iran. World Academy Of Science, Engineering And Technology, ***International Journal Of Social***, Behavioral, Educational, Economic, Business And Industrial Engineering, 10(7), 2370-2374.

-Muhammad, N. M. N., Jantan, M., & Keong, C. C. (2008). Technology Strategy And Firm's Revenue Growth: Empirical Evidence Of Malaysian Industrial Automation Industry. ***International Journal Of Business And Management***, *3*(7), 97-106..

-Nguyen P. T & Kimura A. ,2018, Readability Of Annual Reports Evidence From Foreign Firms In The United States Stock Exchange, The 8th International Conference Of The Japanese, ***Accounting Review*** (January(,Available At Www.Https://Www.Rieb.Kobe-U.Ac.Jp/Tjar/Conference/8th

-Nikolaev.2010. Debt Covenants & Accounting Conservatism. Journal Of Accounting Research, Vol. 48 No. 1:137-175.

-ÖZDEMİR, M., KARAVARDAR, A., & ÖZKAN, M. COVID 19 PANDEMİSİNİN FİNANSAL RAPORLAMA SÜRECİ ÜZERİNDEKİ ETKİLERİ: SERBEST MUHASEBECİ MALİ MÜŞAVİRLER ÜZERİNE BİR ARAŞTIRMA. ***Uluslararası Yönetim Eğitim Ve Ekonomik Perspektifler Dergisi***, 8(2), 166-187.

-Pham, H.2009. Accounting Conservatism In International Financial Reporting Standards & U.S. Generally Accepted Accounting Principles. ***The University Of Arkansas Undergraduate Research Journal***, Vol. 10:86-93

-Piot, C., R. Janin & P. Dumontier.2010. IFRS Consequences On Accounting Conservatism Within Europe. ***SSRN Electronic Journal***.Http://Dx.Doi.Org

-Piot, C., Dumontier, P., & Janin, R. (2015). IFRS Consequences On Accounting Conservatism In Europe: Do Auditor Incentives Matter?. ***Available At SSRN 1754504.***

-Piot, C., P. Dumontier & R. Janin, 2012, IFRS Consequences On Accounting Conservatism In Europe: Do Auditor Incentives Matter? Available At: Www.Ssrn.Com.

-Radneantu, N., Gabroveanu, E., & Stan, R. (2010). From Traditional Accounting To Knowledge-Based Accounting Organizations. Annals Of The University Of Petroşani, ***Economics,*** 10(1), 307-318.

-Rahmani, H, Jabari,H,2015,A Model For Evaluating The Impacts Of Qualitative Characteristics On The Usefulness Of Financial Reporting), ***International Journal Of Management, Accounting & Economics,***Vol2,No4,P293-312.

-Rattan, M. V., Sinha, E. M., Bali, V., & Rathore, R. S. (2010). E-Commerce Security Using PKI Approach. ***International Journal On Computer Science & Engineering***, 2(05), 1439-1444

-Richardson V. J., 1998, "Information Asymmetry And Earnings Management : Some Evidence", ***University Of Kansas***, *Ssrn. Com. Https://Doi. Org/10.2139/Ssrn, 83868.* Pp:1-370.

-Roychowdhury, S. & R.L. Watts. 2007. Asymmetric Timeliness Of Earnings, Market-To-Book & Conservatism In Financial Reporting. ***Journal Of Accounting & Economics***, Vol. 44: 2 –31.

-Rutledge, R., K. Karim & J. Gong,2015, Convergence Of PRC GAAP With IFRS & The Comparative Value Relevance Between The Two Sets Of Reporting Standards: The Case Of Daul-Listed Chinese Companies**.** ***Journal Of Accounting & Finance***. 15(4(: 165–182.

-Schaberl, P. D. & L. M. Victoravich. 2015. Reporting Location & The Value Relevance Of Accounting Information: The Case Of Other Comprehensive Income. ***Advances In Accounting*** 31: 239–246.

-Securities & Exchange Commission. (2003). SEC Staff Accounting Bulletin: No. 104—Revenue Recognition, Corrected Copy. ***Securities & Exchange Commission***, Washington, DC.

-Setiadharma, S., & Machali, M. (2017). The Effect Of Asset Structure And Firm Size On Firm Value With Capital Structure As Intervening Variable. ***Journal Of Business & Financial Affairs***, *6*(4), 1-5.

--Shah, S., S. Liang & S. Akbar.2013. International Financial Reporting Standards & The Value Relevance Of R&D Expenditures: Pre & Post IFRS Analysis. ***International Review Of Financial Analysis***, Vol. 30: 158–169.

-Shi, L., P. Wang, & N. Zhou. 2017. Enhanced Disclosure Of Other Comprehensive Income & Increased Usefulness Of Net Income: The Implications Of Accounting Standards Update 2011–05. ***Research In Accounting Regulation*** 29: 139- 144.

-Tschopp, D., Barney, D., & Dean, P. C. (2018). THE READABILITY OF FINANCIAL STATEMENT NOTE DISCLOSURES. ***International Journal Of Business, Accounting, & Finance***, *12*(1).

-You, H., & Zhang, X. J. (2009), Financial Reporting Complexity Investor Under Reaction To 10-K Information. ***Review Of Accounting Studies***, 14(4), 559-586.

-Watts, R. L. ,2003, Conservatism In Accounting Part I: Explanations & Implications. ***Accounting Horizons***, 17(3(, 207-221.

Zeghal, D., Chtourou, S. M., & Fourati, Y. M. (2012). The Effect Of Mandatory Adoption Of IFRS On Earnings Quality: Evidence From The European Union. ***Journal Of International Accounting Research***, *11*(2), 1-25.

-Zhang, J. (2011). *The Effect Of IFRS Adoption On Accounting Conservatism–New Zealand Perspective* ***(Doctoral Dissertation***, Auckland University Of Technology). ***Faculty Of Business & Law***, Available At: Www.Ssrn.Com.

-Zhuang, J., Wang, P. Y., Huang, X., Chen, X., Kang, J. G., & Hwang, P. M. (2013). Mitochondrial Disulfide Relay Mediates Translocation Of P53 And Partitions Its Subcellular Activity. *Proceedings Of The National Academy Of Sciences*, *110*(43), 17356-17361.